

تيسير "السياسة" لأرسطو

السيد عبد المطلب أحمد غانم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

٢٠٠٠

اعتمدنا في هذا العمل علي: أرسطو، السياسات، نقله من الأصل اليوناني: الأب
أوغستينس بربارة البويسي، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسلنية، ١٩٥٧،
وقومناه بالرجوع إلي:
أرسطوطاليس، السياسة، ترجمه من الإغريقية: بارتلمي ستانهيلير، وإلي العربية: أحمد
لطي السيد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د ت).

Aristotle, *Politics*, Translated by Benjamin Jowett ,
<http://classics.mit.edu/Aristotle/politics.html>

المحتويات

٦	مقدمة
٨	الكتاب الأول
٨	[أولاً] أسس الاجتماع البشري
٨	أولاً، الاجتماع البشري والمصلحة
٩	ثانياً، الإدارة البيئية: أصل السيادة والاستبعاد
١٠	ثالثاً، فنون الارتزاق والحاجة إلي المجتمع
١١	رابعاً، الزوج والزوجة، والوالد والابن
١٣	الكتاب الثاني
١٣	[ثانياً] المجتمع السياسي والخير
١٣	[١] صور المجتمع السياسي التنظيرية
١٣	١. شيوع النساء والأولاد
١٤	٢. شيوع المقتنيات
١٥	٣. مخطط "القوانين"
١٦	٤. نظام فلناس السياسي
١٧	٥. نظام هيبودمس
١٧	[٢] صور المجتمع في أحسن الدول تنظيماً
١٩	الكتاب الثالث
١٩	[٣] صور الحكومة أو الدساتير
١٩	حد المواطن
٢٠	أشكال الحكومات
٢٤	أنواع الملكية
٢٧	الكتاب الرابع
٢٧	ملاءمة الحكومات للدول
٢٨	أسباب تنوع الحكومات
٢٨	أنواع الديمقراطية
٢٩	أنواع الأوليغاركية
٢٩	كيف توزع الحقوق السياسية؟
٣٠	أنواع الحكومة الدستورية
٣٠	أنواع الطغيان
٣١	[٤] أفضل دستور لمعظم الدول
٣٢	[٥] الحكومة التي تلائم دولة معينة دون أخرى
٣٢	[٦] هيئات الحكومة
٣٣	١. الهيئة التشريعية
٣٣	٢. الهيئة التنفيذية
٣٦	٣. الهيئة القضائية

٣٨ الكتاب الخامس
٣٨	[ثالثاً] أخطر المجتمعات السياسية وأشملها
٣٨	الثورات وانهايار الحكومات وصيانتها
٣٨	أولاً، أسباب الثورات
٣٨	١. عدم المساواة علة الثورات
٣٩	٢. الحالة النفسية
٤٠	٣. مصادر أخرى للثورات
٤٠	ثانياً الثورات في الدول المختلفة
٤٠	١. الثورة في الديمقراطية
٤١	٢. الثورة في الأوليغارشية
٤١	٣. الثورة في الأرستقراطية
٤١	٤. الثورة في الدستورية
٤٢	صيانة الحكومات
٤٢	أولاً، قوانين صيانة الحكومات
٤٣	ثانياً، انقراض الحكومات
٤٣	١. انقراض الحكم الفردي
٤٤	٢. صيانة الحكم الفردي
٤٥	٣. كتاب "الجمهورية" والثورات
٤٧ الكتاب السادس
٤٧	التأليف بين عناصر الحكومة في الديمقراطية والأوليغارشية
٤٧	١. الديمقراطية
٤٨	٢. ترتيب الديمقراطيات
٤٩	٣. الأوليغارشية
٥٠	٤. السلطات المختلفة في الدولة
٥٢ الكتاب السابع
٥٢	[رابعاً] الدولة الفضلى وأفضل حياة
٥٢	١. الخيرات
٥٣	٢. سعادة الدولة هي سعادة الفرد
٥٣	٣. العلم والفلسفة خير من السياسة
٥٤	٤. كبير الدولة وصغرها
٥٤	٥. مدى اتساع الدولة
٥٥	٦. صفات أهل الدولة
٥٥	٧. عناصر الدولة
٥٦	٨. قسمة الأراضي
٥٦	٩. العاصمة
٥٦	١٠. الموائد العامة والرياضة
٥٧	١١. سعادة الدولة عمل الفضيلة
٥٧	١٢. التناوب في الرئاسة والطاعة

٥٩	١٣. الزواج.....
٦٠	١٤. مبادئ التربية.....
٦١	الكتاب الثامن.....
٦١	[خامسا] التربية في الدولة الفضلى.....
٦١	١. موضوعات التربية.....
٦٢	٢. التربية البدنية.....
٦٢	٣. الموسيقى.....
٦٢	٤. الغناء والعزف.....

مقدمة

يقول سانتهيلير: "في علم السياسة كما في كل علم آخر لا يوجد إلا منهجان ممكنان، فإما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم علي الحوادث وينظمها، وإما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيراً مناسباً ليضع منها مبادئ" ولقد ثبت أن المنهج العقلي، في كل العلوم، علي رغم أخطاره أحسن من التجريبي ("المقدمة"، في أرسطوطاليس، السياسات: ٧)، "لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده إلي العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها، فكان يسائل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان العادة الحقة سواء بسواء، أما أرسطو فإنه، دون أن يهمل العقل، يسأله مع ذلك علي نحو أقل يقظة وأقل اطمئناناً له، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك إلي التاريخ، فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريباً" [٣١]، وجملة القول أنه إذا كان أفلاطون علي الأخص عقلياً، فإن أرسطو كان علي الأخص تاريخياً، لقد أسبغ علي السياسة صورة علمية، "أرسطو لم يستطع، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث التاريخية كما هو شأن معظم رجال الدولة، أن يسمو إلي أصلها، وفتح بأن رسم الصورة الصادقة عوضاً عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل، وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حاداً إلي غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانوناً صريحاً ورفعها بوصاياها وبفعله حتى جعلها منهجاً" [٣٤].

تتمحور نظرية أرسطو السياسية حول أربعة مفروضات^١، هي تعميمات لقضايا عينية، وأحياناً لقضايا عقلية: (١) يعتقد الناس أن الفروق بين رجل الدولة والملك ورب البيت والمولي فروق كم، بينما هي فروق نوع، وهذا أمر يتعلق بأسس الاجتماع البشري، (٢) كل دولة مجتمع، يتألف ابتغاء خير، (٣) والمجتمع المسمي دولة أو مجتمعاً سياسياً أخطر المجتمعات وأشملها، فهو أولي بالصيانة (٤) ويسعى إلي أفضل الخيرات: سعادة أبناء الدولة، (٥) ويسعى إلي سعادتهم عن طريق الفضيلة.

(١) يعتقد الناس أن الفروق بين رجل الدولة والملك ورب البيت والمولي فروق كم، بينما هي فروق نوع، وهذا أمر يتعلق بأسس الاجتماع البشري، فالاجتماع البشري أمر طبيعي لأنه قائم علي المصلحة المشتركة: يرمي إلي الاكتفاء الذاتي، والبيت أول

^١ اعتمدنا في هذا الفصل علي: أرسطو، السياسات، نقله من الأصل اليوناني: الأب أوغسطينس بربارة البويسي، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، ١٩٥٧، وقومناه بالرجوع إلي:

أرسطوطاليس، السياسة، ترجمه من الإغريقية: بارتلمي ستانهيلير، وإلي العربية: أحمد لطف السيد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د ت).

Aristotle, *Politics*, Translated by Benjamin Jowett ,
<http://classics.mit.edu/Aristotle/politics.html>

صوره، وهو أصل السيادة والاستعباد، فالإدارة البيتية تضم: (أ) الإدارة السديدية، (ب) الإدارة الزوجية، (ج) والإدارة الوالدية، وتوضح فنون الارتزاق اختلاف رب البيت عن رجل الدولة، وأيضا الحاجة إلي الدولة، أما علاقة الزوج والزوجة، والوالد والابن، فهما اقتراب من علاقة الأحرار الكاملة.

(٢) كل دولة مجتمع، يتألف ابتغاء خير، سواء كان هذا المجتمع متخيلا؛ أي [١] صور المجتمع السياسي التطويرية، وهي: (١) شيوخ النساء والأولاد، (٢) شيوخ المقتنيات، (٣) مخطط "القوانين"، (٤) نظام فلئاس السياسي، (٥) نظام هيودمس، أو كان مجتمعا فعليا؛ أي [٢] صور المجتمع في أحسن الدول تنظيمًا، كالموجودة في إسبرطة وكريت، وغيرهما، فما هي [٣] صور الحكومة أو الدساتير؟ لا بد أن نضع حدا للفظ المواطن، ونكشف عن مدى ملاءمة الحكومات للمجتمعات، وعن لماذا تتنوع الحكومات، وكيف توزع الحقوق السياسية فيها، ونوضح: أنواع الملكية، أنواع الديمقراطية، أنواع الأوليغارشية، أنواع الحكومة الدستورية، أنواع الطغيان، وما هو [٤] أفضل دستور لمعظم الدول؟ وما هي [٥] الحكومة التي تلائم دولة معينة دون أخرى؟ وما هي هيئات الحكومة؟ (١) الهيئة التشريعية، (٢) الهيئة التنفيذية، (٣) الهيئة القضائية.

(٣) والمجتمع المسمى دولة أو مجتمعا سياسيا أخطر المجتمعات وأشملها، ولذلك يلزم النظر إليه من ثلاثة زوايا: [١] الثورات وانهايار الحكومات، فننظر: أولاً، أسباب الثورات: (١) عدم المساواة علة الثورات، (٢) الحالة النفسية، (٣) مصادر أخرى للثورات، ثانيا الثورات في الدول المختلفة: (١) الثورة في الديمقراطية، (٢) الثورة في الأوليغارشية، (٣) الثورة في الأرستقراطية، (٤) الثورة في الدستورية، الزاوية الثانية [٢] صيانة الحكومات، فتتعرف علي: أولاً، قوانين صيانة الحكومات، ثانياً، انقراض الحكومات، الزاوية الثالثة [٣] التأليف بين عناصر الحكومات.

(٤) ويسعى إلي أفضل الخيرات: سعادة أبناء الدولة، ومن ثم نعرض لما يلي: (١) الخيرات، (٢) سعادة الدولة هي سعادة الفرد، (٣) العلم والفلسفة خير من السياسة، (٤) كبر الدولة وصغرها، (٥) مدى اتساع الدولة، (٦) صفات أهل الدولة، (٧) عناصر الدولة، (٨) قسمة الأراضي، (٩) العاصمة، (١٠) الموائد العامة والرياضة، (١١) سعادة الدولة عمل الفضيلة، (١٢) التناوب في الرئاسة والطاعة، (١٣) الزواج، (١٤) مبادئ التربية.

(٥) ويسعى إلي سعادتهم عن طريق الفضيلة، وتكتسب الفضيلة بالطبع والنخلق والتعليم، وقد عرفنا مبادئ التربية، فما هي موضوعاتها، وما مكان التربية البدنية، والموسيقى منها.

هذه مسودة، وليست صياغة نهائية، أعدت علي عجل، لطلاب قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ولكنها لم تفقد شيئاً ذا بال من المضمون، فهي في حاجة إلي مزيد من تدقيق الحجة، وإعادة الصياغة.

السيد عبد المطلب أحمد غانم

الكتاب الأول

[أولاً] أسس الاجتماع البشري

بدأ أرسطو بأربع مفروضات: (١) يعتقد الناس أن الفروق بين رجل الدولة والملك ورب البيت والمولي فروق كم، بينما هي فروق نوع، وهذا أمر يتعلق بأسس الاجتماع البشري، (٢) كل دولة مجتمع، يتألف ابتغاء خير، (٣) والمجتمع المسمي دولة أو مجتمعاً سياسياً أخطر المجتمعات وأشملها، (٤) ويسعى إلي أفضل الخيرات: سعادة أبناء الدولة، (٥) ويسعى إلي سعادتهم عن طريق الفضيلة.

أولاً، الاجتماع البشري والمصلحة

يتضام ويتألف من لا يستطيعون البقاء منفردين: يتألف الرجل والمرأة ابتغاء التناسل، وهي رغبة طبيعية في سائر الحيوان والنبات، ويتألف الأمر والمأمور رغبة في البقاء، ومن يمكنه ذكاؤه وفطنته من الاحتياط للأمر هو بالطبع رئيس ومولي، ومن يمكنه جسمه من القيام بما يتطلبه ذلك الاحتياط هو بالطبع مرعوس وعبد، فللمولي والعبد مصلحة واحدة.

من ائتلاف المرأة والرجل وائتلاف السيد والعبد ينشأ البيت عن دافع طبيعي هو الأسرة، ومن ائتلاف البيوت تنشأ القرية، ومن ائتلاف قرى كثيرة تنشأ الدولة الكاملة، وتتطوي علي عناصر الاكتفاء الذاتي كله، تتألف رغبة في العيش، وتلبث طمعاً في طيبه، فالدولة طبيعية، وهي غاية الجماعات السابقة، والاكتفاء الذاتي غاية وأسمى الخيرات.

إذن الدولة من الأمور الطبيعية، والإنسان بطبعه حيوان سياسي، فإن لم يكن سياسياً فهو إما أسمى من المجتمع وإما سافلاً.

يتميز الإنسان من الحيوان بالنطق، فهو يعبر عن الشعور باللذة والألم، ويدل علي النفع والضرر، وبالتالي علي العدل والجور، ونتيجة تبادل معرفة الخير والشر والعدل والظلم وما إليها تنشأ الأسرة والدولة، فالدولة طبيعية ومقدمة علي الأسرة وعلي الفرد، لأنه من الضروري أن يتقدم الكل علي الجزء، لكن الدولة وجدت لأجل الفرد والأسرة ولم يوجد الفرد والأسرة من أجل الدولة، إذا اعتزل الفرد الجمهور قصر عن الاكتفاء الذاتي وشابه الأجزاء المعترلة عن الكل، فميل الجميع إلي الاجتماع السياسي أمر طبيعي، وعلته أكبر خير، لأن المرء إذا اكتمل أسمى أفضل الحيوانات، وإذا ما ناوأ القانون والعدالة عد أحط العجماوات، وإذا تسلح الجور بلغ غاية العنف، يولد الإنسان مسلحاً بسلاح الفهم والفضيلة، فعليه أن يحارب نقيضيهما، وإن خلا الإنسان من الفضيلة تمادى في السفه والفظاظة وتمرغ في العهر والشراسة، أما العدالة فهي فضيلة اجتماعية، لأن العدالة نظام المجتمع السياسي، وما العدالة إلا القضاء الحق.

ثانياً، الإدارة البيئية: أصل السيادة والاستبعاد

تتألف الأسرة من سيد وعبد، وزوج وزوجة، ووالد وأولاد، وتلك هي الإدارة البيئية، التي تضم: (أ) الإدارة السيدية، (ب) الإدارة الزوجية، (ج) والإدارة الوالدية.

بما أن المقتنيات جزء من البيت، فعلم الاقتصاد جزء من الإدارة البيئية، لأنه يستحيل العيش ورغده بلا ضروريات المعاش، ومن أدوات الإدارة البيئية الجامد ومنها الحي، فالخادم في الصناعات بمثابة الآلات، فالقنية أداة للمعاش، والاقتناء وفوة أدوات، والعبد قنية حية، والخادم كأداة مقدم علي كل الأدوات، فكما يحتاج البناء إلي فعلية، يحتاج رب البيت إلي عبد لأن الآلات لا تنجز عملها من تلقاء ذاتها، والآلات للإنتاج، والقنية للعمل، ويختلف الإنتاج والعمل في النوع، ومن الضروري أن تختلف أدواتهما اختلافا نوعيا، والحياة عمل وما هي بإنتاج، ولذا العبد خادم في مرافق العمل، والعبد بجملته لسيد، أما السيد فسيد فحسب ولا يخص العبد، فمن لم يكن بالطبع ملك نفسه، ولكن ملك غيره، وإن بشرا، فذلك بالطبيعة عبد، ومن أضحى قنية وإن كان بشرا فهو رجل غيره، والقنية أداة عمل معينة.

ليست القيادة والانقياد ضروريين فحسب، ولكنهما نافعان أيضا، ومن الكائنات ما يفرز منذ نشأته للرئاسة، ومنها ما يفرز للخضوع، وتأتي جودة الرئاسة من جودة المرعوس، فالترأس علي الإنسان خير منه علي الحيوان، تظهر دائما صفة الرئيس والمرعوس في كل ما تكون من عناصر متعددة – تجانست أم تباينت – وألف وحدة مشتركة، يتركب الحيوان (ومنه الإنسان) من نفس وجسد، وبالطبع النفس أمر والجسد مأمور، ففي الكائن الحي سلطة سيدية وسلطة سياسية، تسود النفس الجسد سيادة سيدية، ويسود العقل الشهوات سيادة سياسية وملكية، وما ينطبق علي الإنسان ينطبق علي الحيوان، فخير للحيوان أن يسوده الإنسان.

كل من انحط شأنهم انحطاط الجسد عن النفس، أو انحطاط الإنسان عن الحيوان، كانوا عبيدا من طبيعهم [يقدم أرسطو مضاهاة قد يساء فهمها، فالأمر يتعلق بالرئاسة]، لا سيما إذا بلغ بهم الانحطاط إلي حد لا يرتجي معه سوى استعمال جسدهم كأفضل ما يصدر عنهم، وإن كان العبد يخدم بحكم المعقولات، وبأقي الحيوان بحكم المحسوسات، فقلما يختلف استعمال العبد والحيوان، يستخدمان في سد حاجات الجسد، وتختلف أجسام الأرقاء عن أجسام الأحرار، الأولي مؤهلة للخدمة والأخيرة للحياة السياسية، وغالبا ما يعطي بعض العبيد أجسام أحرار، ويعطي بعضهم نفوسا حرة، كما أن من أعطوا أجساما جميلة رائعة يستعبدون من دونهم روعة، إذن البعض أحرار بالطبع، والبعض أرقاء بالطبع.

حقا من الأرقاء من استرق شرعا، والشرع تواضع يعترف للغالب بحق امتلاك ما يحوز عليه في الحرب، وهو في رأي البعض يتسم بعدم الإنصاف، فمن الهول أن يقع المغتصب في حوزة الغاصب، وأن يخضع لمن يفوقه بطشا، وهناك من يري نقيض هذا، وسبب الاختلاف أن البعض يري أن الحق رفق، وييري البعض أن تسلط الأقوى هو الحق، ولم تحظ حجج من ينكرون إسناد السلطة والسيادة لمن هو الأوفر فضلا بشيء من القوة والقناع، وإن عدوا الرق الناتج من الحرب عدلا، فقد يكون في نفس الوقت غير عادل، إذ يمكن أن يكون أصل الحرب جائرا، ومن كان غير أهل للعبودية

ما من أحد يعده عبداً إلا إذا كان من الأعاجم في رأيهم، فهم يقرون أن البعض أرقاءً أينما وجدوا؛ كالأعاجم، والبعض أحرار في كل مكان، والتعويل هنا علي الفضيلة والرذيلة؛ وجود المواهب والميزات الطبيعية أو غيابها.

جلي أن بعض الناس أرقاء بالطبع، والبعض أحرار بالطبع، وتصلح الفئة الأولى لأن تستعبد، والأخيرة لأن تتسلط، ومن ثم فالسيادة عادلة وطبيعية، ولذا للعبد والسيد، إن ربطتهما صلة طبيعية، مصلحة مشتركة وصدافة متبادلة، وعكس ذلك لمن جمعهم التشريع والعنف، وسلطة السيد ورجل الدولة مختلفتان، الأولى ولاية عبيد (تملك)، والثانية ولاية أحرار وأكفاء.

ثالثاً، فنون الارتزاق والحاجة إلي المجتمع

علوم الإدارة البيئية ثلاثة: علم العبيد ويتعلق بالخدمة، وعلم السيد ويتعلق باستعمال العبيد، وليس علي شيء من الرفعة والاعتبار، فليترك لقيم البيت، ويختلف عنهما فن الارتزاق، وهو نوع من الحرب وضرب من ضروب الصيد.

للارتزاق فنان: فن الاقتناء وفن الكسب، ويرى البعض أنهما ليسا من الإدارة البيئية، علي أية حال أنشأ اختلاف القوت اختلاف المعاش، فمن الحيوان ما يعيش فرادى وما يعيش جماعات، ومنها ما يقتات باللحوم، وما يقتات بالنبات، وما يجمع بينهما، وتتباين وجوه معاش البشر، فمنهم الرحل وهم أكسل الناس، يأتيهم القوت بلا عناء، ومنهم من يعيش من القنص علي تنوع ضروبه، ويعيش أكثر الناس من غلة الأرض وثمار الجنائين.

يتعلق الاقتناء بطرق العيش التي تعتمد علي شغل منتج واحد في حد ذاته، ولا تؤتي الرزق بالمبادلة أو البيع والشراء، وهي: الرعي والزراعة والتلصص والصيد والقنص، واقتناء الرزق توفره الطبيعة نفسها للجميع، فوجد النبات للحيوان، ووجدت العجماءات لمصلحة الإنسان، وصنع كل شيء لمصلحة البشر، لذا فن الحرب من بعض وجوهه فن اقتناء واغتمام لأن فن الصيد جزء منه، والثراء الحقيقي صادر عن أبواب الاقتناء، وما ينتج عنها من الاكتفاء الذاتي، مع ما يصحبه من رغد العيش، متناه، ففن الاقتناء طبيعي لرجال الدولة وأصحاب الاقتصاد.

فن الكسب أو جمع المال ليس فيه من حد للثراء واكتساب الرزق، وهو غير طبيعي، ينشأ عن الخبرة والاحتيايل، فلكل قنية استعمالان: الانتفاع والتبادل، وتنشأ المقايضة من إكثار الناس مما يحتاجون إليه، أو إقلالهم منه، وتغدو المبادلة ضرورية بمقدار حاجة الناس إليها، لم يحتج إليها المجتمع البيئي، وأخذت في الحدوث عندما اتسع المجتمع، فكثرت الناس واعتزل البعض الآخر، وكثرت خيراتهم وتغاييرت، ولكن المقايضة مبادلة طبيعية، ترمي إلي تمام الاكتفاء الذاتي الطبيعي، ومنها نشأت المبادلة الذميمة؛ التجارة وغرضها الوحيد جمع المال، ونشأت النقود من أجل التجارة، وكانت من الذهب والفضة، وما شابههما، ففن التجارة فن ادخار المال، اغتمام أكبر المرباح، يدور حول النقد، وعمله البحث عن أعظم مورد للثروة، وليس في النقد شيء من القيمة الطبيعية، إذ لو عدل مستعملوه عما اصطالحوا عليه، لأضحى شيئاً زرباً لا يعتد به، ولا يقضي حاجة، ولأمسى من قامت ثروته علي النقود في أمس العوز إلي القوت.

إذن من صح سعيه التمس الثراء الطبيعي وسعى وراء الكسب، فالأول اقتصاد والثاني تجارة، لا يسعى الاقتصاد وراء الثروة بلا حد، ولا حد لسعي التجارة إليه، ومن الخطأ الخلط بينهما، فغرض الأول الاكتفاء الذاتي، وغرض الثاني إنماء النقد ومضاعفته.

سبب استعداد الناس لمضاعفة النقد وإنمائه كلفتهم بالعيش لا بجودته، ولما كانت الرغبة في العيش غير متناهية طمحووا إلي وسائل لا تحصى لحفظها، أما الذين كلفوا بجودة العيش فبحثوا عن لذات الجسد ففعلوا مثل فعل الآخرين، فاتخذوا التجارة وسيلة للإفراط في التمتع، لكن الشجاعة لم تجعل لإحراز الأموال، وإنما لتولد الثقة والإقدام، وجعل فن القيادة لإحراز النصر، وفن التطبيب لصون العافية، أما تلك الطائفة فتحول الفنون إلي مهن تجارية، لزعمها أن التجارة غاية.

إذن فن الاقتصاد ضروري ومحمود، وعلي رب البيت ورجل الدولة أن يستغلا ما توفر الطبيعية، ويتدبرا ثروتها كما يجب، وفن التجارة مذموم ومقبح تقبيحا عادلا، فهو يغاير الطبيعة وينجم عن تواطؤ، ابغوا الربا بكل صواب، وربحه من النقد نفسه لا مما جعل النقد له، إذ جعلت النقود للمبادلة، والربا فينمي النقد نفسه، ومن ثم فهو مما ينافي الطبيعة أعظم منافاة.

الفروع النافعة من فن الاقتناء: أولها معرفة أنفع المقتنيات عن خبرة، والعلم بالأمكنة التي تكون فيها المقتنيات أوفر فائدة، وبالساليب التي تعطي من النفع أجزله، والفرع الثاني هو الخبرة بالزراعة وغرس الأشجار، ثم الخبرة بتربية النحل وغيره من الحيوانات الداجنة، وهذه الفروع متعلقة بالإدارة البيئية.

أما فن المبادلة فأهم أنواعه: التجارة (تجارة بحرية، ونقل البضائع في البر، وعرض السلع في المحلات)، والثاني هو الربا، والثالث هو الإجارة، وتتصرف إما إلي الصناعات الوضيعة، وإما إلي المهن المسهلة العائدة بالنفع علي الجسد وحده.

الصنف الثالث من فن الاقتناء وسط بين المبادلة والاقتناء الطبيعي، إذ يعني بغلات الأرض وما يستخرج منها من أشياء نافعة غير المحاصيل الثمار، كقطع الأشجار وصنع المعادن، علي أن أدق الصناعات ما قل مجال القدر فيه، وأخسها ما عظم إضناؤه للجسد، وأجدرها بالعبيد ما كثر فيه استخدام الجسم، وأحطها ما ضؤل احتياجه إلي الحدق.

اقتدار المرء علي الاحتكار من الأمور العامة الفاتحة لأبواب الرزق، ولذا ترد بعض الدول هذا المورد المالي إذا افتقرت إلي الأموال، فتحترك بعض السلع.

رابعاً، الزوج والزوجة، والوالد والابن

تكلمنا عن المولي (السيد)، ونأتي إلي الأب والزوج، سلطة الرجل علي المرأة سلطة سياسية، وسلطة الأب علي الابن سلطة ملكية، فالذكر أقر علي الحكم من المرأة، ولكنهما حران، وكذلك الأبناء أحرار لكن أباهم عطفون متقدم في السن، ويلاحظ أن التفات الإدارة البيئية إلي الأشخاص أوفي من التفاتها إلي اقتناء الجمادات، والاهتمام

بصلاح الناس أحرى من الاهتمام بصلاح الممتلكات، وما نسميه ثروة، والعناية بالأحرار أوفر من العناية بالعبيد.

لا يرأس الحر العبد رئاسة الرجل امرأته والأب طفله، يخلو العبد من ملكة المشورة، ولا تخلو منها المرأة لكنها فيها غير فاعلة، ولا يخلو منها الطفل لكنها فيه ناقصة، وهذا هو حالهم بالنسبة إلي الفضائل الخلقية، يتفاوت نصيب كل منهم بقدر وظيفته، فعلي الرئيس أن يحوز الفضائل الخلقية كاملة، علي أن عفة الرجل غير عفة المرأة، وشجاعته وعدله غير شجاعته وعدلها، يحتاج الطفل من الفضيلة ما يسهل عمل الساهرين علي تربيته وتهذيبه، ويحتاج العبد منها القليل الذي لا يجعله يقصر عن العمل بطرا أو تراخيا، ولما كان العبد شريكا في الحياة، والصانع غريب، فيحتاج الصانع من الفضيلة قدر ما يلحقه من استعباد، ويجب أن يكون المولي لعبده علة تلك الفضيلة، ولا يجب ذلك علي من أوتي السلطة ليعلمه الأشغال.

بما أن كل بيت قسم من الدولة، وبما أن مناقب الجزء متجهة ضرورة إلي مناقب الكل، فقد لزم أن يوجه الأولاد والنساء توجيها سياسيا، إذ يفيد صلاح الأولاد والنساء صلاح الدولة.

الكتاب الثاني

[ثانيا] المجتمع السياسي والخير

نبحث أفضل المجتمعات السياسية لأولئك القادرين علي تحقيق حياتهم المثالية، وتلك التي وجدت في أحسن الدول تنظيما، والصور التنظيرية التي تحظى بالتقدير، والمبدأ الطبيعي إما أن يشترك الناس في كل الأشياء، وإما أن لا يشتركوا في شيء، وإما أن يشتركوا في بعض منها لا في البعض الآخر، ويستحيل أن لا يشتركوا في شيء، فتأليف الدولة ودستورها ضرب من الاشتراك، فيشتركون بداءة في المكان، فهل يشتركون في الأولاد والنساء.

[١] صور المجتمع السياسي التنظيرية

١. شيوع النساء والأولاد

هذه خطة سقراط، ولكن فضلا عن عقبات شيوع النساء، لم يظهر سقراط السبب الذي يوجبه، وهو لا يؤدي إلي الغاية التي تنشدها الدولة؛ الوحدة التماسا للتعاضد في ضروريات العيش وطلبا للاكتفاء الذاتي.

إذا تجاوزت الدولة الوحدة المألوفة إلي وحدة أتم لا تعود دولة، لأن الدولة بالطبع جمهرة، فإن أضحت كاملة الوحدة تحولت من دولة إلي أسرة، ومن أسرة إلي فرد، فتتلف الدولة، فالدولة لا تتألف من أناس كثيرين فحسب، ولكن من أنسا مختلفين في النوع، فهي لا تتألف من أشباه ونظراء كالحلف الذي يرجح بالعدد لا بالنوع إذ قصده المؤازرة، وتعيش الأمة في قبائل لا قرى، ولذلك المساواة في التكافؤ تصون الدولة، إذ لا يمكن أن يترأس جميع الأحرار والأكفاء في آن واحد، ولكن سنة بعد الأخرى، أو حسب نظام آخر، أو مدة معينة.

ولما كان من المحال أن يبقي نفس الأشخاص في الحكم، كالسياكفة والبنائين، لكون الجميع سواسية بالطبع، فمن العدل حينئذ أن يساهم أفرادها جميعهم في الحكم طاب أم فسد، وأن يتخذوا قدوة لهم الأكفاء الذين يتخلون عن السلطة بالتناوب، فيدعونها لغيرهم علي غرار من سبقهم.

إذن لم تخلق الدولة لوحدة كوحدة البيت والأسرة، فذلك يتلف الدولة، مع أن خير الشيء يحفظه.

والأسرة أقدر علي الاكتفاء الذاتي من الفرد، والدولة أقدر عليه من الأسرة، ولا تكون الدولة قبل أن يبلغ ائتلاف جماعتها إلي الاكتفاء الذاتي، فإن كان الأقوى علي الاكتفاء هو الأفضل، فالأفضل أيضا هو الأقل وحدة.

حتى إذا بلغ المجتمع الأفضل أقصى حدود وحدته، فليس برهان هذا أن يقول الجميع في آن واحد وبالنسبة إلي نفس الشيء "هذا لي وهذا ليس لي"، فلفظ "جميع" ملتبس، إذا

عني "كل أحد" تحقق لسقراط ما يروم علي أتم وجهه، والواقع أنه لا يعني هذا، ومن ثم، فاجماع الجميع علي نفس القول محال وإن كان جميلا، ولا يدل علي شيء من الوفاق ووحدة الحال.

ما شاع بين الأكثرية، نال أقل قسط من العناية، إذ كلٌ يصرف اهتمامه إلي ما اختص به، أما الممتلكات العامة فيوليها اهتماما أخف، ما لم يعنه شأنها، وهو لا يعياً بها اعتمادا علي سهر الغير عليها، هذا، خلا ما هنالك من دواعي التهامل علي نحو ما يحدث في الخدمة المنزلية، التي تسوء أحيانا لا بقلة الحشم، ولكن بكثرتهم.

عندما يكون لكلٌ من أهل الدولة ألف ولد — لا كأنهم له بمفرده ولكن لكون أي غلام يعتبر ولد أي رجل — يُهمل الجميع علي السواء هؤلاء الغلمان، ومع ذلك ينسب كل لنفسه ما صلح، ويتبرأ ممن ساء طالعه، فخير للمرء أن يكون ابنه ابنا له علي التحديد، كما يمكن فرز الأبناء بالحدس والتخمين علي أساس التشابه بين الأبناء والأبساء فهذا معروف، وليس من السهل تجنب مساوئ أخرى جسيمة: كسوء المعاملة والذبح عرضا أو عن قصد، والمشاجرات والشتائم.

يبدو أن شيوع الناس والأبناء أصلح للفلاحين منه للحراس، لأنه يضعف أو اصغر الصداقة بينهم، فيسهل قيادهم ولا يتمردون.

لكن المودة أكبر الخيرات التي تحصل عليها الدولة، والشيوخ يعدم المودة، فيتحاشى الأب قول "ابني"، ويتحاشى الابن قول "أبي"، وطريقة نقل المواليد من الفلاحين وأصحاب الصناعات إلي الحراس، وبالعكس، تنشئ في تنفيذها كثيرا من التشوش، فتعرض أسواء كالعسف والعشق والذبح.

٢. شيوع المقتنيات

هناك ثلاثة بدائل: أن تخصص الأرض ويتشاركون في منتجاتها، وأن تبقى الأرض مشاعا وتقسّم خيراتها حسب حاجة كل واحد، وأن تبقى الأرض وغلالاتها علي المشاع.

عندما لا يحصل الفلاحون المواطنون علي المساواة في الانتفاع والعناء، لا بد أن يتذمر الذين يقل انتفاعهم ويكثر عناؤهم علي الذين يكثر نفعهم ويقل عناؤهم، بالجملة يصعب التمازج في الحياة والاشتراك في جميع الأمور والأشياء البشرية، ولا سيما المقتنيات.

ينبغي إذن أن تكون المقتنيات بوجه ما شائعة مع كونها مقسمة، والمعروف أن الفضيلة تجعل خيرات الأصدقاء مشتركة في استخدامها، فيكون لكل ملكه الخاص، وينتفع بقسم منه خلاله، كأن يستعملوا عبده وخيله وكلابه، أو زاده عند العوز، إذن الأفضل جعل الأملاك خاصة، وجعل استخدامها مشتركا، شريطة أن يحمل المشرع قومه علي التخلق بالفضيلة.

يعطي الملك الخاص المرء ارتياحا، فمحببة المرء نفسه طبيعية غير فاسدة، إنما نذم الأنانية والتعلق بالمال، ونمدح السماحة وإغاثة الخلان والنزلاء والأتراب، ولا يتحقق هذا بالشيوع، فضلا عن أن الشيوع يمنع عمل فضيلتين: فضيلة العفة المتعلقة بالنساء، وفضيلة الجود المتعلقة بالمقتنيات.

يظهر الشيوع بمطلع بهي وبمظهر الإنسانية والرقّة، لأن من يسمع به يقبله بارتياح، لاعتقاده أن الجميع سيبدون نحو كل منهم مودة عجيبة، لا سيما في ضوء التنديد بالمساوي الحاضرة، أي الشكاوى بشأن العقود، وشهادات الزور، ومدالسات الأغنياء، ولا شيء من هذه يتأتى من عدم الشيوع، ولكن مصدره الرعونة، من الحق أن لا يكتفي المرء بتعداد المساوي التي يتلافها أصحاب الشيوع، بل أن يذكر الخيرات التي يحرمون منها، فالحياة علي الشيوع تبدو محالا.

خطأ سقراط أن أراد الأسرة والدولة وحدة واحدة، ولكن الدولة إذا أمعنت في الوحدة يمكن أن تتلاشى ويمكن أن تستمر، ولكنها إذا أوشكت أن لا تكون دولة فهي بئس الدولة، ومع أن الدولة جمهرة فينبغي أن نجعلها بالتربية هيئة مشتركة، بالأخلاق والفلسفة والقوانين.

وإذ لا يستطيع المرء أن ينشئ دولة ما لم يقسم الخيرات، ويوزع جزءا منها علي الموائد العمة، وجزءا علي العشائر، وجزءا علي القبائل، فإن خطة الشيوع اقتصرت علي منع الحراس من تعاطي الفلاحة، ولم يوضح سقراط أتكون أملاك الفلاحين مشتركة أم مقسمة بينهم؟ وكذلك الحال بالنسبة إلي النساء والأولاد، لو جعلها علي الشيوع ما اختلف الفلاحون عن الحراس، فما ثواب من ينفذ الأوامر؟ أو ماذا يتلقون ليذعنوا للسلطة؟ وإن لم يجعلها علي الشيوع كانت الدولة دولتين متنافرتين، لأن سقراط يقيم الحراس حفظة، ويجعل الزراعة والصناع ومن سواهم أبناء الدولة.

ستوجد أيضا الشكاوي والدعاوى الأخرى التي يدعي سقراط وجودها في دولنا، ولا يمد سقراط بالتربية إلا الحراس، ويدع الممتلكات في يد الزراعة علي أن يؤدوا الخواج، وقد يتمادوا في الخسونة والسلف، فيستعبدون الزراعة، ولم يذكر شيئا عن السياسة التي تطبق علي الزراعة، وعن تربيتهم ونظمهم، إن أشاع النساء فمن يقوم بالمهام المنزلية؟ وإن أشاع الممتلكات فمن يقوم بمهام الحقل؟ ومضاهاة العجماء ليكلف النساء مهام الرجال خطأ، مع كونه لا يترك الرجال يساهمون في الشؤون البيتية، ويحرج موقف الحكام لأنه يقلدهم رئاسة مستديمة، وهذا الوضع سبب الثورات عند غير الطموحين وغير المدربين علي الحرب، فما بالك بالطموحين والمدربين علي الحرب، ومع أنه يحرم الحراس من رغد العيش، يدعي أنه من واجب المشرع أن يوفر الهناءة للدولة جمعاء، وإذا حرم الحراس السعادة، أيسعد الفلاحون والصناع؟ ينطوي النظام الذي بسطه سقراط علي هذه المصاعب وغيرها.

٣. مخطط "القوانين"

يخضع كتاب "القوانين" لنفس انتقادات كتاب "الجمهورية"، لم يقل سقراط في القوانين الكثير عن الدستور، والكتاب كله مخصص للقوانين، وإن قال في القوانين بوجوب إقامة الموائد العامة، وزاد عدد الحراس، فصارت إعالتهم محالا (كما تصور أرسطو)، وقال أيضا أنه يجب علي المشرع أن ينظر في وضع قوانينه إلي البلاد والعباد، وكان يجب أن يضيف: وإلي البقاع المجاورة، ووضع مقادير للثروة بحيث يتاح العيش بقناعة، وقد يعني العيش براحة، أو العيش في شظف، فالأولي أن يقول عيش الكرام القنوعين، فهذا وسط بين الترف والشظف، ففضائل التصرف في الثروة الكرم والقناعة.

ومن الغريب أن يقسم المشرع ممتلكات الدولة بالتساوي بين المواطنين، ويتحكم في النسل، فيحرم توزيعها علي الأبناء، فيحرمهم من الأرزاق، ويخلو الكتاب من الإيضاحات بشأن الحكام، وبشأن ما يمتازون به عن رهط الخاضعين، ولم يقصد أن يكون الحكم ديموقراطيا ولا أوليجاركيا، وإنما شيئا ما وسطا بينهما يسمي نظاما سياسيا يعول بكثافة علي الجنود، وهو أكثر النظم شيوعا، وليس بأفضلها.

٤ . نظام فلئاس السياسي

هناك نظم سياسية استتبط بعضها العوام، وبعضها الفلاسفة والساسة، وكلها أقرب إلي النظم القائمة منها إلي نظامي أفلاطون.

فلئاس أول من ابتكر تسوية المقتنيات لدي أهل الدولة، واعتقد أن تلك التسوية سهلة عند إنشاء الدولة، ويتعسر تحقيقها بعض الشيء بعد تأسيسها، ولكنه اعتقد أن الثروات ستتساوى ببعض التشريعات، كالمهور، وينبغي لمن ينظم الثروات أن ينظم أيضا تكاثر البنين، إذا تكاثر البنون أكثر مما تتكاثر الثروة تُفرض القانون، وصار الكثيرون من اليسر إلي العسر، وأثاروا الفتن، وقد قيد الأقدمون اقتناء الأراضي ووضعوا حدا له، وحظروا بيع الملك إلا إذا تعرض المرء لكارثة.

قد تؤدي المساواة إلي البذخ، وقد تؤدي إلي التقنير، فالأولي الاعتدال، والأجدر الاعتدال في الرغائب لا اعتدال الثروات، ولا يكون هذا إلا بتهديب من القوانين، يعتقد فلئاس أن المساواة واجبة علي الدول في الاقتناء والتهديب، ولكن توجيه التربية توجيهها واحدا لا يجدي، فقد يصدر عن التربية الواحدة إذا داخلتها مبادئ فاسدة أناس يؤثرون الطمع في المال أو الطموح إلي الجاه أو ابتغاء الأمرين معا.

يؤثر الناس إما لتباين في الثروة أو لتباين في الجاه والشرف، يثور الكثرة لتفاوت الثروات، ويثور أصحاب الرفاه لتساوي الجاه، والناس لا يأتون المظالم في طلب ضرورات المعاش فحسب، بل أيضا لينعموا بأطياب الحياة ولا يتشوقون إليها بعد، وأكثر من هذا ينحازون إلي التمتع بلذائذ العيش دون ما عناء، يري فلئاس أن علاج الفئة الأولى نزر من المال وصناعة، والثانية الفناعة، والثالثة الفلسفة، فطريقة فلئاس لا تتحاشى إلا الجرائم الطفيفة.

ترمي أكثر نظريات فلئاس إلي رفاه الدولة الداخلي، ويتجاهل علاقاتها مع الدول المجاورة، فلم يذكر شيئا عن القوة الحربية، ومواجهة الأخطار الخارجية، يجب أن لا تبلغ الثروة مبلغا يُطمع بها المجاورين المقتدرين، بينما لا يستطيع محرزوها أن يصدوا عدوانهم، ولا أن تقل بحيث لا يتاح لأصحابها ولا أن يتحملوا أعباء حرب يشنها عليهم أكفأؤهم ونظراؤهم، لعل الحد الأمثل للثروة هو أن لا تعود الحرب بالنفع علي الأقوياء الذين أدكوا نارها بسبب تفوقهم، بل ينبغي أن تبلغ الثروة درجة لا يتاح معها للأقوياء إذا أعلنوا الحرب أن يستردوا ثروة تعادل ما تكلفوا فيها من نفقات.

إذن تسوية الثروة بين المواطنين تؤدي بعض النفع إذ تمنعهم من أن يثوروا بعضهم علي بعض، ولكن هذا النفع ليس بكثير، فقد يثور ذوو النعماء، ويزداد الأشرار جشعا، فليمنع الكرام من الطمع، والأشرار من الجشع.

لم يسو فلتاس إلا ملكية الأرض، مع أن هناك ثروة بالعبيد والمواشي والنقود والمتاع، فيما أن تلتمس المساواة في كل هذه الأمور، وإما أن يعول علي نظام وسط، وإما أن يباح كل شيء.

٥. نظام هيبودمس

هيبودمس مهندس بارع، كتب عن أفضل حكومة، دون أن يكون رجل دولة، قسم الدولة إلي ثلاث فئات: الصناع والزراع والحراس، وقسم الأرض إلي ثلاثة أقسام: مقدس للذبائح، وعمومي يعيش منه الحراس، وخاص للفلاحين، وجعل القوانين ثلاثة: للإهانة والغبن والقتل.

أقام هيبودمس محكمة عليا تحال إليها الدعاوى التي يبدو أنه لم يقض فيها قضاء حسنا، وشكلها من شيوخ منتخبين، ولا يصدرن الحكم بالافتراع، وإنما بأن يعلن كل قاض حكمه، وأدخل قانونا يمنح الشرف والإكرام لمن يكتشفون اكتشافا يفيد الدولة، ويؤمن الرزق لأولاد من ماتوا في الحرب، وينتخب الشعب بأكمله رؤساء الأمة [أنظر نقد أرسطو إياه: ١٢٦٨ أ - ١٢٦٩ أ].

[٢] صور المجتمع في أحسن الدول تنظيما

علي مدى أربعة فصول يتناول أرسطو حكومات أخرى، مؤكدا أنه يهتم بما إذا القانون الجزئي جيدا أم سيئا مقارنة بالدولة الكاملة، وما إذا كان متسقا مع الغاية والطابع الذي وضعه المشرع لمواطنيه، فلننظر في المسائل التي طرحها.

إذا أرادت الدولة أن تكون جيدة التنظيم عليها أن تخلو من ارتباك مواطنيها بضروريات الحياة، ولكن طريقة ذلك عسيرة، فكثيرا ما يثور العبيد علي أسيادهم، أو يتوقعون أزراهم، خاصة إذا كانت المدن المجاورة تناصر المتمردين، فيرجع عسره إلي أمر السهر علي العبيد وأمر التصرف معهم، إذا عوملوا برخاوة بطروا وادعوا لأنفسهم ما لأسيادهم من حقوق، وإن شق عليهم تأمروا علي أسيادهم وراحوا يبيغضونهم.

كما أن التغاضي عن أمور النساء مضر بمرمي الدستور وبسعادة الدولة، فالمرأة شطر المجتمع، والمشرع إذا رام أن يحلي الدولة كلها بالقناعة وضبط الهوى، أتم قصده بشأن الرجال، وتغاضي عن أمر النساء، فعشن في البطر والترف وانصرفن إلي كل غي، فكان اعتبار الثراء وإجلاله أمرا محتوما، وإذا كان الشعب عسكريا ظهر اللواط، وتسيدت النساء، وجلبن الضر للدولة أكثر مما يجلب الأعداء، إذ يعارض النساء الخضوع للقوانين.

هناك أيضا تفاوت الثروات تفاوتا عظيما، إذ لم يحسن المشرع تنظيمها؛ لم يجبذ شراء الأرض أو بيعها، بينما أباح الهبة والوصية، وملكت النساء خمس البلاد.

كانت نتائج ذلك النظام وخيمة، لم تصمد الدولة أمام كارثة واحدة، إذ قل الرجال وسمح بتجنيس الأجانب، فيسبب اللواط قل التناسل، علي الرغم من محفزات الإنجاب التي تقدمها الدولة كالإعفاء من الخفارة والإعفاء من الضرائب.

كانت قوانين الرقابة سيئة، يتم اختيار الرقباء (القضاة) من المدقعين، فيرتشون لعوزهم، ولعظم هذه الوظيفة دالس الملوك الرقباء، فداخل الخلل الدستور إذ أضحت ديموقراطية بعد أن كانت أرسوقراطية، لكن هذا جعل الشعب هادئاً لاشتراكه في أسمى السلطات، فإذا أريد بقاء الدستور فلا بد أن تريد كل أجزاء المجتمع ذلك، وأن يتبقى المؤسسات علي ما هي عليه.

ومع كون الشيوخ من السوقة، فقد كانوا يشرفون علي المحاكمات الكبرى، ولم ينقيدوا بالسنن والقوانين، وعاشوا في رخاء، وكونهم يشرفون علي المحاكمات الكبرى لا يتسق مع كون الفكر يشيخ كما يشيخ الجسد، ولا يوجد مبرر لتوليهم المنصب لطول العمر، ولا تنبئ تنشنتهم بالإنصاف، فلکم ارتشوا وضحوا بالمصالح العامة، فالأولي أن يحاسبوا، وأن لا يتركوا بلا حساب.

يبعث المشرع الطموح في نفوس المواطنين، ويستخدمهم في انتخاب الشيوخ، إلا أن جل المظالم المقترفة عن قصد، يجترحها الناس عن طمع في الشرف أو رغبة في المال، ولم يحمل المشرع الملوك علي الفضيلة، ولم يحسنوا تدبير الموائد العامة، فحملوا الشعب نفقاتها، وهو ما لم يستطعه الكثيرون، وتشكل إمارة البحر ملكية أخري بإزاء الملوك الذين لهم قيادة الجيش العليا، وكانت خزانة الدولة خاوية، إذ لا يحصلون الضرائب من بعضهم البعض.

تشترك في هذا نظم إسبرطة، وكريت ولكونيا وكرخزون وقرطاج، ثم يأتي أرسطو علي ذكر المشرعين أمثال صولون.

الكتاب الثالث

[٣] صور الحكومة أو الدساتير

حد المواطن

الدستور نظام لسكان الدولة، أما الدولة فمركب من أجزاء عديدة، إنهم المواطنون، فمن هو المواطن؟ لنترك المتجنسين، ليس المواطن مواطناً بمجرد سكناه في البلاد، فالنزلاء والأرقاء يشاطرونهم السكنى، ومن تشركه المعاهدات في الحقوق المدنية ليس مواطناً، ومن هذا القبيل الأطفال والشيوخ الذين أطلق سراحهم، الأطفال مواطنون لم يكتملوا بعد، والشيوخ مواطنون فات أوانهم، وليس مواطناً المتشرد ومن أسقطت حقوقهم السياسية.

حد المواطن أن يشترط في القضاء والسياسة، وهذا حد المواطن في الديمقراطية، وبعض الدساتير لا تخول الشعب شيئاً من السلطة، فلم تألف إقامة مجالس عامة للأمم، وتوزع القضايا علي هيئات مختلفة لتتظر فيها، فيلزم تعديل حد المواطن فيها.

إن المواطن من له في الدولة حق الاشتراك في سلطة المشورة وفي سلطة القضاء، وهذه الدولة قادرة علي تحقيق الاكتفاء الذاتي في حاجات المعيشة.

وفي العرف يُحدّ المواطن بأنه "الرجل المنحدر من مواطنين"، ويصعب تطبيق ذلك علي الجد الثالث أو الرابع، إذ يصنع الحكام المواطنة، وبالذات عقب الثورات والانقلابات السياسية، إذ يعطون المواطنة لغرباء وعبيد ونزلاء.

المواطنون شركاء في الدولة كاشتركا البحارة في سفينة، ويحذق كل منهم وظيفة، وسلامة الإبحار عملهم أجمعين، وقد يكون المواطن حاذقاً، ويفتقر فضيلة الرجل الصالح (الخير)، ليست فضيلة المواطن الصالح والرجل الصالح واحدة، يجب أن تتحقق فضيلة المواطن الصالح في الجميع، أما فضيلة الرجل الصالح فمن المحال أن يحرزها الجميع، ما لم يتحتم أن يكون كل مواطني الدولة الصالحة رجالاً صالحين، والدولة مؤلفة من أناس مغايرين.

حقيق أن يكون صاحب السلطة الفاضل صالحاً وفتناً، ومحتوم علي السياسي أن يكون فتناً، إذا اعتبرنا فضيلة الرجل الصالح هي فضيلة الرئاسة، وأن فضيلة المواطن الصالح هي الرئاسة والخضوع، فلا ننثني علي الفضيلتين علي اعتبار واحد، فالمواطن مضطر أن يعرف فعل الفضيلتين، أن يشترك في السلطة وأن يخضع لها، لا ينبغي للرجل الفاضل ولا للسياسي والمواطن الفاضل أن يتعلم السلطة السيدية، وإنما أن يتعلم استعمالها، أما السلطة السياسية، وهي سلطة أكفاء وأحرار، فواجب أن يتعلموها، فمن لم يتعلم الطاعة لا سبيل أن يحسن الرئاسة".

يعرف المواطن الصالح فضيلة الخضوع وفضيلة الرئاسة، وينفرد الرئيس بفضيلة الفطنة.

إذا أحصينا في عداد المواطنين من ليس له نصيب في السلطة، أهمل الصناعات والأجراء، فلن يكون للمواطن فضيلة الرئاسة والخضوع، وإن لم نعدهم مواطنين ففي أي الطبقات نحصيهم، وبالذات إن لم يكونوا نزلاء ولا غرباء؟ لا يحصي الأطفال في عداد المواطنين، ولا يعد صاحب الحرفة مواطناً، ففضيلة المواطن ليست فضيلة كل واحد، ولا فضيلة الحر فحسب، وإنما فضيلة الذين هم معفون من الأشغال الضرورية.

يخدم الأرقاء الفرد في الأشغال الضرورية، ويخدم أصحاب الحرف والأجراء العوام، وتتعدد المواطنة بتعدد الحكومات، ففي بعضها العامل والأجير مواطنون، ويستحيل هذا في الأرستقراطية، إذ تُقلد المناصب اعتماداً على الفضيلة والشرف، وكذلك في الأوليغاركية التي لا تخول السلطة إلا لمن تُفرض عليهم الضرائب الضخمة، ويحتمل أن يصير صاحب الحرفة ثرياً، وبالتالي مواطناً، وعندما تفقتر الدولة إلى مواطنين، تعد أصحاب الحرف مواطنين.

أشكال الحكومات

الدستور في دولة هو تنسيق السلطات فيها، وأخطر هذه السلطات الحكومة، فالحكومة في كل دولة هي صاحب السيادة، ولذا الدستور هو الحكومة.

الإنسان بالطبع حيوان سياسي، ولذا يميل البشر كل الميل إلى الائتلاف (الاجتماع)، وإن استغني بعضهم عن مساعدة البعض الآخر تمام الاستغناء، غير أن المصلحة المشتركة تجمعهم وتضم شتاتهم، بقدر ما تؤتي أفرادهم من رغد العيش، فهذه علي الأخص غاية الجماعات والأفراد من ائتلافهم، وعلاوة علي ذلك يتضامون ضناً بالبقاء نفسه – فربما فيه شطر من الخير – ويحافظون علي المجتمع المدني، رغبة في مجرد العيش لا غير، ما لم تتجاوز مساوئه في الحياة كل حد.

في السلطة السيديّة مصلحة للسيد (أصالة) والعبد (عرضاً)، ويعود النفع في السلطة التدبيرية علي المرءوسين (أصالة)، وهم الأبناء والمرأة وكل البيت، وعلي الرؤساء (عرضاً)، وفي الحكومة، القائمة علي المساواة بين المواطنين الأحرار، يقبل أفراد الدولة أن يكونوا حكامها بالتناوب رجاء الصالح العام (أصالة) والصالح الخاص (عرضاً)، الحكومات التي تتوخى المصلحة العامة كلها قديمة طبقاً لسنة العدل الخالصة، أما التي لا تتوخى إلا مصلحة أصحاب الحكم، فكلها مخطئة، وتعد انحرافات عن النظم القويمة، لأنها تجاري سلطة المولي علي عبده، في حين أن الدولة اشترك أحرار.

إذا نظرنا إلي عدد الحكام والخير الذي يرجونه، كانت لدينا الحكومات التالية:

المصلحة الخاصة	المصلحة العامة	
طغيان	ملكية	فرد
أوليغاركية	أرستقراطية	قلة
ديموقراطية	دستورية	كثرة

الطغيان حكم فردي سيدي فرض علي المجتمع السياسي، ويقوم حكم الأوليغاركية عندما يتقلد زمام السلطة أصحاب الثروات، وتقوم الديمقراطية عندما يتقلد زمام السلطة المدفوعون لا من حصولا ثروة وافرة.

هنا صعوبة: أن يكون الأكثرون — وهم من أصحاب الثراء — سادة الدولة، بينما الديمقراطية تقوم عندما يسود الجمهور، وأن يقوي المعسرون — وهم قلة — علي الموسرين، فيشرفون علي الحكومة، وهناك صعوبة أخرى هي ربط الأكثرية بالعسر والأقلية باليسر، فماذا إن كثر الموسرون وقل المعسرون، وأشرفوا جميعا علي الحكم.

نعرف أن الموسرين عادة قلائل، والمعسرين كثيرون، ويتمتعون جميعا بالحريّة، ولذلك تتناوأ الفتان، يتمسك كل طرف بحق ما، ولكنهما لا يبلغان من الحق إلا بعضه، ولا يعترفان بكل الحق الصراح، فيبدو الحق لبعضهم مساواة، وهو كذلك، ولكن لا للجميع بل للمساوين، ويبدو لبعضهم تفاوت، وهو كذلك، ولكن لا للجميع بل للمتفاوتين، إلا أن القوم يصرفون الأنظار عن الفروق الشخصية وسيئون الحكم، وسبب ذلك أن القضية تعنيهم، وأغلب الناس تقريبا قضاة سوء في قضاياهم الشخصية.

ومن ثم؛ بما أن الحق هو حق بعض الناس، وبما أنه — كما قيل في كتاب الأخلاق — يقسم علي نسق واحد إلي قسمين: قسم يتعلق بالأشياء، وقسم يتعلق بالأشخاص، فإن القوم يعترفون بالمساواة في الأشياء، ويختلفون بشأن المساواة بين الأشخاص، وأهم سبب لاختلافهم أنهم يسيئون الحكم في دعواهم الشخصية، ويضاف إلي ذلك كون كلا الطرفين، لاعترافه ببعض الحق، يحسب أنه يقرر الحق علي وجه الإطلاق، لأن البعض إذا ما تفاوتوا في أمر — كالثروات مثلا — ظنوا أنهم يتفاوتون وغيرهم في كل أمر، والبعض الآخر إذا ما تساوا في أمر — كأن يكونوا أحرارا — اعتقدوا أنهم متساوون في كل أمر، إلا أنهم يغفلون ما هو جوهرى.

حجة الأوليغاركية أنه لو أنشأ الناس المجتمع السياسي بغية الربح لنالوا من موارد الدولة نصيبا نسبيا يلائم ثروتهم، إذ ليس من العدل أن ينال من ساهم بمن واحد ما يناله من ساهم بتسعة وتسعين مئا، وليس من العدل أن يحظى هذا وذلك بنصيبين متساويين سواء من المبلغ الأصلي أم من فوائد ذلك المبلغ.

ومن جهة أخرى، لا يأتلف الناس لمجرد العيش بل بالأحرى لفاضل العيش، ولا لتحالف عسكري قصد دفع أذى بعضهم عن بعض، ولا ابتغاء التجارة والإعارة، ولا مجرد اشتراك في الموقع، إنما الدولة مجتمع سياسي يرمى إلي الاكتفاء الذاتي والمعيشة الكاملة للبيوت والأسر، أما باقي المظاهر التي تتحقق مع قيامها فمن فعل الصداقة، لأن القصد من الاجتماع هو الصداقة.

ومن ثم؛ فكل الذين يساهمون مساهمة أوفر في إنشاء ذلك المجتمع السياسي، يشتركون في امتيازات الدولة اشتراكا أوفر، ويبزون في ذلك الاشتراك من ماتلهم أو فاقهم في الحرية والمحتد، وقصر عنهم في الفضيلة السياسية، أو من علاهم بثروته وانحط عنهم بفضل.

تسند السلطة العليا في الدولة إلي: إما الجمهور، وإما رهط الأثرياء، وإما أهل الصلاح، وإما من يفضل الجميع، وإما الطاغية، ولا تخلو هذه الفروض من صعوبة.

إذا ما اقتسم المعسرون، لوفرة عددهم، أرزاق الموسرين، أفلا يكون ذلك جائراً؟ قد يبدو الأمر عادلاً للسلطة! ولكن ما الذي ينبغي أن نحسه إذن أقصى درجة للجور؟ ولكن إذا ما عادت الأكثرية، بعد اغتنام كل شيء، إلي اقتسام أملاك الأقلية، فمن البديهي أنها تقصد الدولة، فإذا عد ذلك عادلاً، فأعمال الطاغية الذي يعمد إلي العنف أعمال عادلة، أمن العدل إذن أن تتسلط الأوليغاركية (الأثرياء)، ولكن إن سلبوا سواد الأمة أينصفون؟ أفيجب إذن أن يتسلط أهل الصلاح، مع بقاء الباقيين سوقة؟ وأمن الأفضل أن يحكم من يفوق الجميع كمالاً ولا يخضع لشرع؟

أتحل العقدة إذا أسندت السلطة العليا إلي الجمهور؟ يحتمل أن تفضل الأكثرية التي تتألف من أفراد غير صالحين رهط الأشراف (الأرستقراطية)، ولكن علي اعتبارها إجمالاً لا أفراداً، وكما أن الولائم التي يتناهد في إيلائها أشخاص كثيرون أفخر من التي يقوم بها شخص واحد، تتوافر في الكثرة كمجمل ما يجعلها كرجل صالح، فتبدي حكماً جد صائباً، ولكن لن يجتمع هذا في شخص واحد، ولا يحتمل أن يتحقق هذا التفوق في كل جماعة أو جمهور، وهل يطبق علي العجماوات؟

علي أي الأمور ينبغي أن يشرف الأحرار وجمهور المواطنين (الذين ليسوا من ذوي الجاه، ولا يحرزون شيئاً من وجهة الفضيلة)؟ لا تؤمن عواقب توليهم أعلى المناصب، فلسفهم وغباوتهم قد يسيئون في بعض مهامهم، ويخطئون في البعض الآخر، وتخشي عاقبة تنحيتهم عن أعلى المناصب، فحرمان الكثيرين يزيد الناقمين، بقي إذن أن يشتركوا في حق المشورة (التفاوض) في شئون البلاد، وأن يساهموا في القضاء.

خطة صولون أن يخول تلك الطبقة انتخاب أصحاب الحكم ومحاسبتهم علي تصرفاتهم، ولا يتيح لها أن تتولى الحكم بنفسها، لأن أفرادها إذا ما اجتمعوا كان لديهم شعور كاف بخطورة الأمور، وإذا ما امتزجوا بالنخبة من القوم عادوا علي الدولة بالنفع، لكن في الحرف والمهن يترك الحكم في الأمر إلي الذين لهم إمام به، والذين يتقنونه، فيتوجب أن يقصى الجمهور عن الرئاسة وعن انتخاب أصحاب الحكم وعن محاسبتهم علي تصرفاتهم، ولكن، قلنا أن الجمهور إذا اجتمع إما أن يفوق العارفين في أحكامهم وإما أن لا يقصر دونهم، وقد لا يقصر الحكم علي صانع الشيء، فحكم مستعمله أفضل، يحكم الربان علي جودة السفينة، ويحكم المدعو علي الوليمة، فكيف تحل صعوبة أن يسند إلي السوقة مناقشة الحساب واختيار السلطات وهي أسمى الصلاحيات؟ بالطريقة السابقة، يتألف الشعب والجمعية العامة ومجلس القضاء من جمع غفير، وما يجنى من هؤلاء من ضرائب يربو علي ما يؤديه أصحاب السلطات العالية، كل علي انفراد أو كأفراد قلائل.

بما أن الغاية في كل علم وفن هي خير ما، فالغاية في أسمى العلوم والفنون كلها أعظم خير وأقصاه، وأسمى العلوم والفنون هو السياسة، والخير السياسي هو العدل، والعدل هو المنفعة العامة، ويبدو العدل للجميع مساواة ما، ويعترفون بوجود كونه مساواة بين المتساوين، ولكن يجب أن لا يغرب عن الأذهان، في أي الأمور تكون المساواة، وفي أيها يكون التفاوت، لأن المسألة لا تخلو من الإشكال، وفيها مجال للحكمة السياسية.

ورب قائل يقول: في توزيع المناصب السياسية يجب أن يراعي تفوق كل ميزة إذا لم يتفاوت الرعية في أمر من الأمور الأخرى، بل كانوا فيها متماتلين، لأن الحق والامتياز يختلغان في الأشخاص المتغايرين، لكن يلزم عن هذا أن لكل من تميز بلون بشرته أو بقامته أو بمزية ما، الأسبقية في الحقوق السياسية، إلا أن الآلة تعطي لأكفأ عازف، وإن قصر في كرم المحتد وفي الجمال، ويمكن هذا القياس الفاسد أي قلّة أن تقابل ميزة بأي ميزة أخرى، كطول القامة بالثراء والحريّة، فتغدو الكمية معيار المساواة، وهذا محال.

موضوع التنافس السياسي ضرورة ما به قوام الدولة، ولا غنى للدولة عن الأحرار وعن الأثرياء الذين يدفعون الضرائب، وتحتاج الدولة أيضا إلي فضيلة العدل والبسالة والحريّة، ولما وجب أن لا ينال المتكافئون في ميزة واحدة نصيبا متساويا من كل شيء، وأن لا ينال المتباينون في صفة واحدة نصيبا متباينا من كل شيء، تحتّم أن تكون الحكومات القائمة علي المبدأ الفاسد، انحرافات عن الحكومات القويمة، فقد قلنا أن أتبع هذا المبدأ يتنافسون من بعض الوجوه بحق، إلا أنهم، علي وجه الإطلاق، لا يتنافسون كلهم بحق، يطلب الأغنياء السيادة لأن الجزء الأعظم من البلاد في حوزتهم، ولكن البلاد مشتركة، ولأنهم أوفر أمانة في المعاهدات في غالب الأحيان، أما الأحرار والنبلاء فيتنازعون الحكم لأنهم — كما يدعون — متدانون بعضهم من بعض، مع أن من كرمت أرومتهم أعرق في الوطنية من العامة.

يختلف دستور عن آخر بأصحاب السلطة العليا فيه، فواحد يمتاز بأن الحكم فيه للأثرياء، وثان يكون السلطة فيه لأهل الفضل، ولكل دستور آخر ميزة من هذا الضرب، فكيف يحل النزاع؟ إن قل عدد أهل الفضل جدا: أينظر إلي قلّة عددهم بالإضافة إلي مل يلقى عليهم من مهام، أم ينظر إلي كفاية عددهم لتأليف الدولة؟ يبدو من يلتسون الرئاسة بسبب ثرائهم غير منصفين، وكذلك الذين يلتسونها بسبب عراقة أصلهم، إذ يجب أن يحكم الأثري، وأن يحكم الأعرق أصلا، وفي الأرستقراطية أن يحكم الأكثر فضيلة، وأن يحكم الجمهور لتفوقه علي الأقلية، إذن هذه الفوارق فاسدة.

هل يجب علي المشرع الساعي إلي وضع أقوم القوانين أن يوجه قوانينه إلي نخبة القوم أم إلي منفعة الأكثرية؟ ما يتحتم الأخذ به هو القويم علي السواء، وما هو قويم علي السواء يؤول إلي منفعة الدولة بأسرها وإلي خير عموم المواطنين، والمواطن عموما هو المشترك في السلطة والطاعة، ولكنه يختلف باختلاف الدساتير، وهو في أفضل الدساتير من يستطيع ويختار لنفسه أن يحكم وأن يحكم، ليوفر للدولة عيشا فاضلا.

إذا ما انفرد شخص أو أشخاص كثيرون — ولكن أقل من أن يشكّلوا دولة كاملة — بسمو فضيلتهم، وبلغوا منها درجة تجعلها أعظم من أن تقابل بفضيلة الآخرين، توجب أن لا يحسب ذلك الفرد، وأن لا تحسب تلك الجماعة شطرا من الدولة، لأنهم يظلمون إن عدوا أهلا لقسط من الحقوق السياسية يساوي قسط غيرهم، فهم بمنزلة إله بين البشر، إذن يسن التشريع حتما للمتساوين في المحتد والمقدرة، أما أمثال أولئك فلا تجري عليهم القوانين، فهم أنفسهم قانون، ومن يحاول أن يخضعهم للقانون قد يعرض نفسه للسخرية، وربما قالوا له ما قالته الأسود للأرانب عندما طالبت بالمساواة: "أين مخالبيك!" لذا وضعت الحكومات الديموقراطية قانون الإقصاء، تنفي وتبعد إلي أن معين من يظهرون

بمظهر التفوق والاعتدال، بسبب ثروتهم أو كثرة مناصريهم أو قوة سياسية أخرى، ويلجأ الطغاة إلى القتل، وكذلك تفعل الأوليغاركية، وأيضا ينفي ويقتل أولئك الذين يسيطرون علي غيرهم، فتفعل ذلك الحكومات المنحرفة لمصلحة ذاتية، وتفعله الحكومات القويمة لمصلحة عامة، رجاء التوازن، إذن لا تخلو خطة الإقصاء من العدل، لكن الحيرة كبيرة في الحكومة المثلي بشأن ما يجب فعله، إذا امتاز أحد لا يتفوقه في الميزات الأخرى كالقوة والغني وكثرة المناصرين، ولكن يتفوقه في الفضيلة، إذ لا يجب طرده وإقصاؤه، ولا ينبغي أن يكون مرعوسا، إنما ينبغي أن يكون رئيسا.

أنواع الملكية

الملكية أربعة أصناف: (١) الملكية التي قامت في عهد الأبطال، وكانت مفروضة علي أناس راضين، وكان الملك فيها قائدا وقاضيا ومشرفا علي خدمة الآلهة، (٢) الملكية الأعجمية، وهي سلطة سيديية شرعية، (٣) الملكية الانتخابية وهي حكم طاغية منتخب، (٤) الملكية المقيدة (الدستورية) وهي قيادة وراثية دائمة، الملكية المقيدة (نظام لكونيا) مقيدة بالقانون ولا تشرف علي كل شيء، يدير الملك أمور الحرب وخدمة الآلهة، أما ملكية الأعاجم فقارب الطغيان، لكنها شرعية ووراثية، حرسها من المواطنين (حرس الطغاة من الأجانب)، وتتسلط علي أناس راضين (يتسلط الطاغية علي ناقلين)، الملكية الانتخابية كملكية العجم إلا أن الملك يتقلد بالانتخاب ولفترة محدودة، أو لمهام محددة، وهي حكم سيدي طغياني، أما ملكية عهد الأبطال فكانت علي أناس راضين، ويتوارثها الأبناء عن الآباء إما لأن الآباء أحسنوا إلي أقوامهم في صناعة أو حرب، وإما لأنهم ضموا شمل ذويهم، وإما لأنهم قدموا لهم بقاعا يرتعون فيها، وكانت لهم أمور الحرب وخدمة الآلهة والقضاء، ولكن مع توالي الحقب لم يترك لهم إلا تقدمه الذبائح، إما لأنهم تخلوا عن حقوقهم، وإما لأن الجماهير اغتصبتهم، ولا محل للحديث عنهم كملوك إلا في الشؤون الحربية خارج حدود البلاد، وقد ينشأ صنف خامس عندما يشرف شخص واحد علي كل شيء، فتتظم الدولة كإدارة بيتية.

بين الملكية المطلقة والملكية المقيدة تندرج باقي الملكيات، والسؤال: أيفيد الدولة أن تنتصب قائدا ثابتا بالوراثة أو بالانتخاب أم لا يفيد ذلك؟ وأيفيد الدولة أن يشرف شخص واحد علي شؤونها جميعا أم لا؟ المسألة الأولى مسألة قانون لا مسألة دستور، ومن ثم نناقش المسألة الثانية، ونستهلها بالسؤال: ما الأنفع للدولة: أن يحكمها رجل فاضل جدا أم قوانين جيدة جدا؟

الحكومة التي تنقيد بنص قانون ليست أفضل حكومة، ذلك أن القوانين لا تتناول إلا المسائل العامة، دون أن تتعرض للأمور الجارية والأحوال الخاصة، ومن الساذجة والبلالة في كل فن أو صناعة، أن يتقيد المرء في أوامره بأصول وقواعد مخطوطة في سفر، لكن القانون لا تعتوره الأهواء، في حين أنها تعتور ضرورة كل نفس بشرية، لكن الرجل الفاضل يتدبر الأمور الفردية بطريقة أدق وأضبط، فظاهر أنه من الضروري أن يكون مشرعا، وأن توضع القوانين ولكن لا تكون لها السيادة المطلقة في الأمور التي تشط فيها.

إذا عجز القانون أن يبيت بتا قاطعا في شؤون باتا حاسما أو بتا صائبا، فمن يجب أن يحكم فيها: رجل فاضل أم جماعة فاضلة؟ ذكرنا قبل أن الجماعة في تمييز أمور كثيرة

وبت الحكم فيها تفضل أي فرد من الأفراد، كما أن الشيء الكثير في مأمّن أكبر من عوامل الفساد، وشأن الجمهور في ذلك شأن المياه العذبة، فهو أقل عرضة للفساد من الجماعة القليلة، إذا تعرض المرء لهوى فسد رأيه، ويصعب أن يعرض الهوى للجميع.

إذا افترضنا أن الجمهور جماعة من الأحرار، لا تخالف القانون أبداً، ولا تتهاون في أمر من الأمور إلا فيما يغفله القانون نفسه ضرورة، فهم أقل عرضة للفساد، لكن تلك الجماعة قد تعتمد إلي الثورة، بينما يتعذر علي الفرد أن يثور، والرد أن هؤلاء الكثرة أناس أفاضل طيبو الأخلاق، إذن الأفضل للدولة أن تختار الأرسطراطية إذا وقعت ولقيت أناسا كثيرين أكفاء.

يواجه من يفضل الحكم الملكي صعوبة أن يقرر بشأن أبناء الملوك، خاصة وإن كانوا لثاماً، فلا بد أن تكون للملك فضيلة تفوق البشر ليدفع زمام ملكه إلي غير بنيه، ولا بد أن يقدرُوا حاجة الملك إلي قوة عسكرية لحفظ القانون وإكراه المتمردين علي الطاعة، حتى وإن كان مقيدا في سلطاته بقانون لا ينحرف عنه ولا يأتي عملا عن رغبة شخصية شاذة، إذ ينبغي له أن يحرز قوة عسكرية تتفوق باقتدارها علي كل فود، أو جماعة، ولكنها تضعف عن مقاومة جمهور الأمة.

في الملكية المطلقة يحكم الملك الجميع طبقاً لإرادته، ويرى البعض أنه يغيّر الطبيعة، إذا كانت الدولة مؤلفة من أنداد وأكفاء، فحقوقهم واحدة بالضرورة، فمن الجور أن تتفاوت أنصبة المتساوين، هنا يقوم العدل علي التوازن التام بين التسلط والخضوع، وبالتالي يقوم العدل علي التناوب فيهما، ويكون هذا بقانون، فالأجدر إذن أن يفضل تسلط القانون علي تسلط فرد من أفراد المواطنين، وإذا تسلط البعض يجب أن يكونوا خفراء للقانون وخداما للتشريعات.

ما يبدو التشريع (القانون) عاجزا عن تحديده، قد يعجز الفرد أيضا عن تفصيله، علي أن القانون يفقه الحكام، ويوقفهم علي حل الأمور ويجعلهم يتدبرون ما تبقى منها بحذقهم وكمال عدلهم، ويحولهم حق تقويم ما اعوج منه بخبرتهم وحنكتهن السياسية، فمن يحض علي تسليط القانون فكأنه يحض علي تسليط الله والعقل وهدهما، ومن يحض علي تسليط الإنسان يردف الإنسان بالحيوان، لأن الشهوة حيوانية والميل يزيغ الحكام ولو سما فضلهم، ولذا فإن القانون عقل بلا هوى.

وفي الفنون من الأفضل التعويل علي أصحاب الفن، فالأطباء لا يأتون عن صداقة عملا يخالف العقل، بل يتقاضون الأجرة بعد أن يبرئوا مرضاهم، أما أصحاب السلطة السياسية فقد اعتادوا أن يأتوا أعمالا كثيرة عن مدالسة وعن تودد، والأطباء أنفسهم في حالة المرض يستدعون أطباء آخرين، إذ الحكم يرجع إلي شئونهم الشخصية، إذن من يتوخى الحق يتوخى أمرا معتدلا، والقانون هو الوسط، والقوانين المبنية علي الأخلاق (العرفية) أخطر من القوانين الكتابية، وتتعلق بأمور أجل وأسمى، ومن ثم إن غدا المرء في حكمه أقل زللا من القوانين الكتابية، فلن يغدو أرسخ من القوانين المبنية علي الأخلاق.

والفرد لا يستطيع بسهولة أن يسهر علي أمور كثيرة، بل يحتاج إلي ولاة كثيرين يجعلهم تحت إمرته، ويمكن أن ينظم القانون هذا، ولا يترك للفرد، ويحول القاضي البت في بعض أمور يعجز القانون عن تحديدها، كأن القانون ليس بأفضل حاكم أو قاض.

في الإمكان تفويض بعض الأمور إلي التشريع، ويتعذر تفويض البعض الآخر، فمن المحال وضع تشريع لأمر هي موضوع مشورة (تفاوض)، فمن الأفضل أن تفوض إلي أناس كثيرين، لأن كل واحد منهم إذا فقه القانون يبدى فيه حكما صائبًا.

من البشر المنتمي إلي الحكم السيدي، ومنهم المنتمي إلي الحكم الملكي، ومنهم المنتمي إلي الحكم الدستوري، وهذا كله عادل ومفيد، أما الطغيان فليس بشيء طبيعي، وكذلك كل ما هو انحراف عن الحكومات القويمة، إذن ليس بعادل ولا بنافع، في دولة قوامها أكفاء ونظراء، أن يتسلط الفرد علي الشؤون، سواء كان في الدولة قانون أم لم يوجد، وسواء كان الفرد صالحا بين صلاح أم مفسدا بين أشرار.

الشعب المنتمي إلي الملكية ينجب بسجيته أسرة متفوقة الفضيلة، أهلا للسيطرة السياسية، والشعب المنتمي إلي الأرستقراطية ينجب بسجيته طائفة تستطيع أن تحكم الأحرار، وأن تسلط عليهم أناسا تؤهلهم فضيلتهم للسيادة السياسية، والشعب المنتمي إلي الحكم الدستوري ينجب بسجيته جماعة تميل إلي الحرب، قادرة علي الخضوع والرئاسة، مقيدة بقانون يوزع المناصب السياسية علي المواطنين الموسرين بحسب استحقاقهم، إذن من العدل أن تسند مناصب الشرف علي أساس التفوق الذي يختلف من حكومة إلي حكومة.

وضحنا أن صور الحكومة القويمة ثلاثة، وأن أفضل الحكومات هي التي يتولى أمرها أفضل الرجال، وهي التي يتفق أن يتفوق فيها فرد بفضيلته، أو أن تتفوق فيها أسرة برمتها أو جماعة من الجماعات، ويستطيع فيها البعض أن يتسلم زمام السلطة والبعض الآخر أن يخضع لها، رغبة في حياة يتواخاها المرء دون كل حياة أخرى.

ووضحنا من البداية أن فضيلة الإنسان الفاضل هي فضيلة المواطن الفاضل في الدولة الكاملة، فبنفس الطريقة التي يصبح بها الإنسان فاضلا حقا، يخطط دولة تحكمها أرستقراطية أو ملك، وبنفس طريقة التعليم وبنفس العادات التي يصبح بها المرء إنسانا فاضلا يصبح المرء مناسبا كرجل دولة أو ملك.

الكتاب الرابع

ملاءمة الحكومات للدول

يعود البحث عما يلائم كل نوع من الأشياء إلي علم أو فن واحد، ويعني علم السياسة بالحكومة الفضلى، وبصفتها المثلى لتحقيق ما يناط بها من أمان، وبما هي الحكومة التي تلائم كل دولة، ومن ثم؛ يفرض علي المشرع وعلي السياسي أن لا يجهلا الحكومة التي هي أفص الحكومات علي وجه الإطلاق، ولا الحكومة التي هي الفضلى في ظروف معينة، ولا الحكومة المفترضة، إذ يترتب عليهما أن يتمكن من النظر في حكومة مفترضة الوجود ويعلا أصل نشأتها، وأن يبينا الطريقة التي تضمن لها أطول مدة من الصيانة والبقاء بعد خروجها إلي حيز الوجود، ويجب عليهما أن يطلعا علي أوفر الحكومات الملائمة لكل الدول، إذ يفترض النظر ليس في الحكومة الفضلى فقط بل في الحكومة الممكنة أيضا، كما يفترض النظر في الحكومة التي هي أوفر شيوعا، والتي يمكن تطبيقها لدي الجميع.

وعلي رجل الدولة أن يشير علي الدول بحكومة يسهل عليها أن تقتنع بها، وتستطيع السير عليها، بسبب العناصر الموفرة لديها، نظرا إلي أن إصلاح حكومة يتطلب عناء لا يقل عن عناء إقامة حكومة جديدة، وهذا أمر يستحيل علي من يجهل الحكومات وتعددتها.

ويفترض أن لا يجهل السياسي كم هي فوارق الحكومات، وعلي كم من الأوجه تأتلف فيما بينها، ولا بد أيضا أن يطلع علي خير القوانين، ويعلم التي هي أنسب لكل دستور، إذ ينبغي أن توضع القوانين بالنظر إلي الدساتير، لا أن توضع الدساتير بالنظر إلي القوانين، لأن الدستور نظام الدولة، يتناول كيفية توزيع السلطات، ويحدد السلطة السياسية العليا، وغاية كل مجتمع، والقوانين المتميزة عن القوانين الأساسية (الدساتير) الدالة علي نهج الدستور، هي التي يجب أن يحكم الحكام بموجبها، وأن يردعوا بمقتضاها كل من تجاوزها.

سبب تنوع الحكومات هو كون الدولة مركبة من عناصر كثيرة العدد، هناك الأسو، وفوارق الثروة، وفوارق المهن، وفوارق المحتد، أو الفضيلة أو الجدارة أو غيرها، واختلاف هذه العناصر فيما بينها اختلاف نوعي، فمن الضروري أن تختلف الحكومات، لأن الحكومة نظام لسلطات الدولة، والجميع يعتمدون في إنشاء ذلك النظام إما علي اقتدار المشتركين في السلطات، وإما علي مساواة تجمعهم جميعا، ونعني بهذه المساواة المساواة التي تعم المعسرين مثلا، أو الموسرين، أو التي تعمهم جميعا.

والحكومات إما سديدة وإما منحرفة عن السديدة، وتكون الديمقراطية عندما يتسلم الأحرار زمام السلطة العليا، وتكون الأوليغرافية عندما يتسلم الأثرياء زمام السلطة، والواقع أن الأحرار كثيرو العدد والأثرياء قليلو العدد، ولما كانت الديمقراطية والأوليغرافية تتطويان علي أصناف عديدة، فيجب أن ندرك أن الأحرار إن قل عددهم وتسلطوا علي جم غفير من السوقة، لا يؤلفون حكومة ديموقراطية، وأن الأثرياء أيضا لا يؤلفون حكومة ديموقراطية وإن تفوقوا في العدد، وإنما تقوم الديمقراطية عندما

يتسلم السلطة فريق المعسرين الكثيرى العدد، وتقوم الأوليغاركية عندما يتسلم زمام السلطة الأثرياء والأشراف،، وهم قليلو العدد.

أسباب تنوع الحكومات

إذا أردنا أن نحصي أنواع الحكومات نبدأ بإحصاء عناصر الدولة، وهي: (١) الفلاحون والمزارعون وهم قائمون علي إعداد القوات، (٢) العمال وهم فئة تعني بالصناعات التي لا تعمر المدينة بدونها، (٣) أهل الأسواق وتعني بالبيع والشراء وتجارة الجملة والتجزئة، (٤) الأجراء، (٥) المحاربون الذين يذودون عن البلاد، (٦) المشيرون، (٧) الموسرون الذين يخدمون بثروتهم، (٨) الموظفون الذين يقومون بأعباء الحكم، (٩) القائمون علي العدالة والقضاة، إذا ترتب وجود هذه العناصر كأمر جميل وعادل، تحتم ضرورة قيام أناس لهم نصيب من فضيلة السياسة.

يبدو أن أخص أقسام الدولة هم أولئك الموسرون وأولئك المعسرون، الطائفة الأولي قليلة العدد، والثانية كثيرة العدد، ولذلك يظهر التضاد بين هذين القسمين من الدولة دون بقية أقسامها، واعتمادا علي هذا التفاوت تتفاوت الحكومات إلي: ديموقراطية وأوليغاركية.

أنواع الديموقراطية

يشمل الشعب طبقات متنوعة: الزراعة، وأهل الصناعات، وأهل الأسواق، وأهل البحر، وتتفرع الأخيرة إلي فئات: المحاربة، والتجار، والملاحين، والصيادين، وتكثر كل من هذه الفئات في قطر من الأقطار، ويضاف إلي تلك الطبقات طبقة الكادحين العاملين بأيديهم، وطبقة الذين رقت حالهم جدا، بحيث لا يتاح لهم معها التفرغ من العمل، وطبقة من ليس بحر من هاتين الجماعتين، وما شاكل ذلك من جماعات، أما أنواع الوجاهة فهي: الثراء والحسب، والفضيلة والثقافة، والصفات الأخرى المبنية علي فوارق مماثلة.

(١) تعتمد الديموقراطية علي المساواة، ويدعي أنها تضمن أن لا يحكم المعسرون أكثر من الموسرين، وأن لا ينفرد أحد الفريقين بالسلطة العليا، بل أن يتمائلا كلاهما فيها، لأن المساواة والحرية عندما يتوافران في الديموقراطية — كما يتوهم البعض — إنما تتوافران عندما يساهم الجميع، علي السواء أكبر مساهمة في الحكومة، وطالما أن الأغلبية للشعب، واختيار الأغلبية هو الحاسم فتلك الحكومة ديموقراطية بالضرورة، (٢) هناك نوع ثان من الديموقراطية، عندما يعتمد في تولي المناصب علي وجود قدر من الملك، فالذي يملك ذلك النصاب من الملك يخول حق الاشتراك في السلطة، (٣) النوع الثالث أن يشترك في السلطة كل المواطنين الذين لا حرج عليهم من جهة تصرفهم، علي أن تكون السلطة العليا للقانون، (٤) النوع الرابع أن يشترك جميع المواطنين في السلطة علي أن تكون السلطة العليا للقانون، (٥) النوع الخامس أن يشترك جميع المواطنين في السلطة علي أن تكون السلطة العليا للجماهير لا للقانون، تحصل هذه الحال الأخيرة عندما تكون السلطة العليا لمراسيم الشعب لا القانون، الأمر الذي يحصل بسعي الديماجوجيين (مضلي الشعب)، فتضليل الشعب لا ينشأ في الديموقراطية

الخاضعة للقانون، وإنما عندما يصير الشعب ملكا منفردا بالحكم، كأنه شخص مؤلف من أشخاص، إذ يكون الكثيرون أسيادا لا باعتبارهم أفرادا بل باعتبارهم جملة.

إذن؛ مثل هذا الشعب الذي لا يدع السلطة العليا للقانون، يجتهد - لكونه مطلق السلطة - أن يحكم باسمه الخاص، إذ لا يخضع للقانون، فيصبح الحكم لديه حكما سيديا (حكم السيد علي العبد)، وبالتالي يغدو المراوغون عنده ذوي كرامة، فهذا النوع أشبه بالحكم الطغياني، ويتخلق بأخلاقه، كلاهما يتسلط علي نخبة القوم تسلطا سيديا، ومراسيم الشعب كأوامر الطاغية، ومضللو الشعب والمدالسون جبلة واحدة، ولكل منهما أكبر نفوذ، إذ يحظى المدالسون لدي الطغاة، ويحظى المضللون لدي الشعب، وهؤلاء المضللون هو علة تحويل السيادة من القوانين إلي مراسيم الشعب، لكونهم يرفعون كل المشكلات إلي الشعب، إذ يتأتى لهم أن يضحوا عظاما بإشراف الشعب علي كل الشؤون، وبإشرافهم هم علي الشعب، لأن الشعب ينقاد لهم.

أنواع الأوليغاركية

أنواع الحكومة الأوليغاركية: (١) أن تمنح مناصب الدولة علي أساس الأملاك الكبيرة، وبالتالي ضرائب الدخل المرتفعة، (٢) أن توزع المناصب طبقا لضرائب الدخل الباهظة، ولكن يختار أصحاب المناصب زملاءهم للمناصب الشاغرة، وقد يميلون إلي الأرستقراطية فيختارون من الموسرين، أو إلي الأوليغاركية فيختارون من أفراد مفرزين، (٣) يخلف الابن أباه في منصب الرئاسة، (٤) يخلف الابن أباه وتتاط السلطة بالرؤساء لا بالقانون، وهذا مناقض للمبدأ فهو استبداد (حكم السلالة أو القوة)، تكون الحكومة ديموقراطية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديموقراطيا، وقد يكون الدستور ديموقراطيا وميل الأخلاق والعقول أوليغاركيا، ويقع هذا عقب الثورات، ولذا من الأفضل عدم تعجل التعديل.

كيف توزع الحقوق السياسية؟

يحدد نوع الديموقراطية توزيع الحقوق السياسية: (١) إذا أشرفت طبقة الفلاحين والطبقة معتدلة الحال علي الدستور، اتبعت القوانين، ولا تعقد إلا الاجتماعات الضرورية، لأنهم يعيشون من شغلهم ولا يسعهم التفرغ عن العمل، ويسمح لذوي الدخل بالمساهمة في المناصب العلاء، (٢) تتاح المساهمة في السياسة لجميع الذين لم يجتروا إثما ولم يفتروا جريمة، ولكن لا يشترك فعلا إلا الذين تسمح لهم دخولهم بالتفرغ للشؤون العامة، فتتاط السلطة بالقانون، (٣) يشترك جميع الأحرار في السياسة، ولكنهم لا يشتركون فيها بالفعل للمانع السابق، فتتاط السلطة بالقانون، (٤) يشترك جميع الأحرار، وتكون السلطة للشعب لا القانون، هنا يشترك الجميع في السياسة بداعي تعاظم الجمهور، ويتقاضى المعسرون راتبا رسميا، وهم لا تعوقهم العناية بشؤونهم الخاصة عن التفرغ، فيصير المعسرون هم المشرفون علي سياسة البلد لا القانون.

أما في الأوليغاركية (١) إذا امتلك أغلبية المواطنين ثروات معتدلة، فتكون السيادة للقانون لا للناس، (٢) يقل عدد أصحاب الثروات مع أنهم أوسع جاها، وليختاروا أهل طبقتهم يستنون قانونا لهذا، فيحكمون طبقا للقانون، (٣) وإذا ما سعي هؤلاء علي قللة عددهم إلي تنمية ثرواتهم، حكموا باسمهم الخاص حسب القانون الذي يقضي بأن يخلف

الأبناء آباءهم المتوفين، (٤) إذا عظم جاههم وكثر مواليتهم صاروا أصحاب السلطة لا القانون.

لا نطلق اسم حكومة أرستقراطية إلا علي الحكومة التي يؤلفها خيرة المواطنين بدارتهم، ومن هم خيرة المواطنين علي الإطلاق، لا علي التي يؤلفها مبدئياً أناس صالحون، ففي هذه الحكومة وحدها يكون الشخص رجلاً صالحاً ومواطناً صالحاً، أما الصالحون في الحكومات الأخرى فهم صالحون بالنسبة إلي حكومتهم.

أنواع الحكومة الدستورية

الحكومة الدستورية مزيج من الأوليغارشية والديموقراطية، قوام الأرستقراطية توزيع المناصب اعتماداً علي الفضيلة، فالمسألة الجوهرية في تحديد الأرستقراطية هي الفضيلة، وفي تحديد الأوليغارشية هي الثروة، وفي تحديد الديمقراطية هي الحرية، فالحكومة الدستورية مزيج يرمي إلي التوليف بين غني الموسرين وحرية المعسرين، إذ أن الموسرين من أهل الفضيلة علي ما يبدو يملكون الأراضي أيضاً، أما العنصر الرابع؛ شرف المحتد (المولد)، فهو ثراء قديم وفضيلة قديمة، والمزيج المؤلف من الثراء والحرية والفضيلة هو الأرستقراطية منحرفة عن الأرستقراطية الأساسية والقوية.

حدود المزج بين الأوليغارشية والديموقراطية ثلاثة: (١) أن يعمد إلي ما تسنه الحكومتان، كأن يتخذ مثلاً ما سن فيهما بشأن القضاء، ففي الأوليغارشية يغرم الأثرياء إن لم يحضروا جلسات القضاء، ولا يجزى الفقراء إن اشتركوا فيها، وفي الديمقراطية، يتقاضى الفقراء أجراً نظير الاشتراك في جلسات القضاء، ولا يغرم الأثرياء إن امتنعوا عن الاشتراك فيها، تأخذ الحكومة الدستورية بالوسط، فيجزي الفقراء، ويغرم الأثرياء، (٢) أن يتخذ حل وسط، ففي الديمقراطية يشهد المحافل العامة من لا دخل له أو من ضؤل دخله، ولا ينال ذلك في الأوليغارشية إلا من ضخم دخله، وفي الحكومة الدستورية يعدل الدخل إلي الوسط، (٣) أن تتخذ مواد الدستور من مراسيم الحكيم، فإذا كانت الديمقراطية تقضى بالاعتراع علي مناصب الشرف، والأوليغارشية تقضى بالانتخاب، ولا تقضى الديمقراطية أن يكونوا من أصحاب الدخل، وتقضى الأوليغارشية بذلك، فتأخذ الحكومة الدستورية انتخاب أصحاب السلطة من الأوليغارشية، وإعفاءهم من الدخل من الديمقراطية، يتعلق المعيار الأول بالفضل، والثاني بالهيئة التشريعية، والثالث بالهيئة التنفيذية.

العلامة المميزة لجودة المزج أن يتمكن المرء أن يقول أن نفس الحكومة ديموقراطية وأوليغارشية في آن واحد، بينما هي لا هذا ولا ذلك، وتبقي الحكومة معتمدة علي ذاتها لا علي عوامل خارجية.

أنواع الطغيان

ذكرنا نوعين من الطغيان: ملكية العجم، والملكية الانتخابية، وهما حكمان شوعيان، إذ يملكون برضا الشعب وقبوله، وهما طغيان، إذ الحكم حكم سيد مطلق برأي مستبد، النوع الثالث يناقض الملكية، فهو حكم فردي يتسلط فيه طاغية بلا مسؤولية ما، علي نظراء كلهم يفضلونه، ويعمل لمصلحته الخاصة لا لمصلحة المرعوسين، وحكمه إكراه.

[٤] أفضل دستور لمعظم الدول

إن لم ننظر إلي الفضيلة التي لا تكون في متناول العامة، ولا إلي الثقافة التي تقتضي مواهب طبيعية خارقة ونفقات طائلة، ولا إلي دستور مثالي يجاري الأماني، بل نظرنا إلي طريقة عيش يسع الأكثرية عيشها، وإلي دستور في إمكان أغلب الدول أن تنتهجه، فما هو لأكثر الناس ولأغلب الدول الدستور الأمثل والمعيشة الأفضل؟

الحياة السعيدة هي الحياة التي لا يعوقها عائق عن ممارسة الفضيلة، والفضيلة اعتدال، فالحياة الفضلى هي ضرورة الحياة المعتدلة، اعتدالا يستطيع كل إنسان أن يحصله، هذه الحدود نفسها حدود فضيلة الدولة وفسادها، وفضيلة الدستور وسوءه، في كل دولة موسرون مسرفون في الثراء، وفقراء مدقعون، ومعتدلو الحال، يعترف الجميع أن الاعتدال والمنزلة الوسطى أفضل الأشياء، الفريق الأول يغدون من أهل القحة المتجاسرين علي كبائر الشرور، والثاني من أهل سوء المقدمين علي صغائر الشرور، فضلا عن أن من توافرت لهم الثروة والقوة والموالين يأبون الخضوع، لا بل يجهلونه، تعودوا ذلك في البيوت والمدارس، تعلموا تسلط السيد علي عبده، ومن عدموا ذلك جد خنوعين إذ لم يتعلموا الرئاسة، وهكذا تسمى الدولة دولة أسياذ وأرقاء، وليس دولة أحرار، بعض أهلها يحسد، والبعض الآخر يتجبر، وهاتان الرذيلتان تبعدان كل البعد عن الصداقة والتآلف السياسي، والصداقة لا تكون إلا بين من اعتدلت حالهم، فهم قوام الدولة، وهذه الطائفة يضمن لها في الدول أوفر حظ من النجاة دون سائر المواطنين، لأنها لا تطمع — نظير الفقراء — بمال الغير، ولا يطمع الغير بمالها، طمع المعسرين بمال الموسرين، وإعراضها عن نصب الأشرار للأخريين، وإعراض الأخريين عن نصب الأشرار لها، تراها تعيش في دعة بعيدا عن التهلكات.

إذن خير مجتمع سياسي هو الذي يعتمد علي متوسطي الحال، وإذا أرادت الدولة أن يحسن تنظيمها أكثر في الطبقة الوسطى وقوتها علي الطبقتين الأخريين، أو أقله علي كل منهما، لأنها إذا انحازت إلي واحدة منهما أرجحت كفتها، وحالت دون تفوق إحدى الطبقتين المتناحرتين، ولذلك أعظم يمن لدولة أن يحرز أتباعها ثروة معتدلة كافية، أما إن أحرز البعض خبرات جد وفيرة، ولم يصب البعض الآخر شيئا يذكر، قام أحط نوع من الديموقراطية أو الأوليجاركية، أو — بسبب كلا الشططين — نشأ حكم طغياني.

ومع زيادة أصحاب الثروات المتوسطة نقل النزعات الثورية، وهذا جلي في الدول الكبيرة، أما في الدول الصغيرة فالانقسام بين ثري وفقير فجلي، وجلي أيضا أن الثروات المتوسطة علة كون الديموقراطيات أكثر استقرارا ودواما من الأوليجاركيات، أضف إلي ذلك أن كبار المشرعين أمثال صولون كانوا من الطبقة المتوسطة.

إذن أكثر الحكومات إما ديموقراطية أو أوليجاركية لأن الملكية المتوسطة فيها نادرة، وأصحاب السلطة فيها — فقراء أو أثرياء — مبعدون عن الحد الوسط ولا يلون السلطة إلا لأنفسهم، وبالتالي — نظرا لكثرة الثورات والمنازعات — لا يستند الفريق الفائز إلي المساواة ولا الحقوق المشتركة، وهكذا تفعل المدينة المنتصرة في شعب المدينة المهزومة.

[٥] الحكومة التي تلائم دولة معينة دون أخرى

ما نوع الحكومة وطبيعتها تبعاً للشعوب المحكومة؟ المبدأ العام: يجب أن يكون جزء المدينة الذي يبغى بقاء الدستور أقوى من الجزء الذي يسعى فيها إلى الانقلاب، وينبغي في كل دولة أن نميز بين كم المواطنين وكيفهم، وكيف هو الحرية والثروة والثقافة والذبل، والكم هو الأغلبية العديدة.

قد يكون الكم في جزء وكيف في جزء آخر، فإن فاق الكم كيف ظهرت الديموقراطيات، وإن فاق كيف الكم ظهرت الأوليجاركيات، ولا يكون الدستور قويا إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى في العدد علي الطبقتين الأخرين، أو بالأقل علي كل واحدة منهما، إذ لا خوف من أن يتحالف الفقراء والأثرياء، فكل منهما تخشى الأخرى، ولو نشدتا حكما لكان البقة الوسطى.

يرتكب من يريدون إقامة حكومة أرستقراطية خطأين: أولا منح الأثرياء أكثر مما ينبغي، وثانيا خدعة الطبقة الوضيعة، فمع الزمن لا بد أن ينشأ من الخير الكاذب شر حقيقي، لأن طمع الأثرياء خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء، ويخادعون الشعب في خمسة أشياء في الأوليجاركية: الجمعية العامة، ومناصب الحكم، والمحاكم، وإحراز الأسلحة، والرياضة البدنية، فيعطي الجميع حق حضور الجمعية العامة، وتفرض غرامة علي الأثرياء لعدم الحضور، ويحظر علي الأثرياء عدم قبول المناصب، ويباح هذا للفقراء، ويغرم الأثرياء الذين لا يحضرون المحاكم ولا يغرم الفقراء، وأحيانا يتم التسجيل في كشوف الدخل ليحق للمرء الاشتراك في الجمعية والمحاكم، ثم تفرض غرامة باهظة علي عدم الحضور، فيمتنع المرء عن التسجيل أصلا، نفس السياسة في السلاح؛ يغرم الأثرياء إن لم يتسلحوا ولا يغرم الفقراء، وفي الرياضة؛ يغرم الأثرياء ولا يغرم الفقراء إن لم يمارسوها.

أما في الديموقراطية فحيل مختلفة، يكافأ الفقراء علي حضور الجمعية ولا يكافأ الأثرياء، بينما التأليف السياسي العادل: مكافأة للفقراء وغرامة للأثرياء، فيشاركون جميعا في أعمال الدولة، وبالتالي لا يشرف علي السياسة إلا من تسلح، ويجب أن تتسع قاعدة المشاركين، فالفقراء متى حرموا المناصب العامة لا يطالبون وييقون هادئين بشرط ألا يُعمد إلي إهانتهم وتجريدهم من القليل الذي يملكون، ولا يسيرون طوعا إلي الحرب إذا عدموا القوات، وفي بعض الدول لا يشترط فقط حمل السلاح، بل لا بد أن يكون المرء قد حملة من قبل.

[٦] هيئات الحكومة

لا تختلف الدول إلا باختلاف هيئاتها: التشريعية؛ الجمعية العامة التي تتداول الشؤون العامة، والتنفيذية؛ هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين لها، والهيئة القضائية.

١. الهيئة التشريعية

الجمعية العامة هي السيد الحق للدولة، تبت في أمور السلم والحرب، في أمور التشريع، ومرآة الحكام ومناقشتهم ومحاسبتهم، وهنا إما أن تترك القرارات للجمعية برمتها، وإما أن تستند كلها إلي أقلية، وإما أن تقسم بين الجمعية ككل وبعض الأقليات أو الأفراد.

أما طريقة العمل في الديموقراطية فهي: (١) تتولى الجماعات المشورة واحدة تلو الأخرى بالتناوب، أما جملة المواطنين فلا تجتمع إلا للتصديق علي القوانين، وتنظيم الأمور الخاصة بالحكومة نفسها، والتصديق علي إملاء الأوامر العالية التي يصدرها الحكام، (٢) يجتمع جميع المواطنين لانتخاب الحكام والتصديق علي التشريع والمحاسبة العامة، وتقرير السلم والحرب، وتترك باقي الشؤون للإدارات العامة التي يتولاها أناس إما بالانتخاب أو القرعة، (٣) تختص الجمعية بانتخاب الإدارات العامة والمحاسبة العامة والسلم والحرب، وتوكل الشؤون الأخرى إلي أهل الخبرة، (٤) يكون للجمعية جميع الاختصاصات بلا استثناء، ولا يكون للحكام إلا اقتراح القوانين (تقابل الديماجوجية).

أما في الأولي جارية فتوكل جميع الأمور إلي أقلية، وطرق العمل هي: (١) إذا كان النصاب المالي معتدلاً، وعظم عدد المواطنين الذين يبلغونه، وإذا احترمو القوانين، فهي أولي جارية تميل إلي الحكم الدستوري، (٢) لا يشارك جميع المواطنين في المداولات، وينفرد بالأمر الحكام المنتخبون الذين يرعون القانون، (٣) ينتخب أعضاء الجمعية زملاءهم ويخلف الابن أباه، وتكون فوق القانون.

وإذا تولى الحكام بعض الأمور تحت محاسبة الجمعية، وكانوا معينين بالانتخاب أو بالقرعة، فالحكومة جزئياً أرستقراطية وجزئياً دستورية (دستورية أرستقراطية).

في الديموقراطية التي فيها الشعب فوق كل شيء حتى القانون يسن استخدام الغرامة لإجبار الجميع علي الحضور فيستتير العامة بأفكار الأعضاء المختارين، وقد يؤخذ عدد متساو من المصوتين من الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة، وإذا كان عدد الشعب ضخماً أعطيت مكافأة لعدد من الفقراء يساوي عدد الأثرياء ويترك الباقي كله (ديموقراطية أرستقراطية).

في الأولي جارية يلزم أن يختار الشعب مقدماً البعض، وإما أن تنشأ هيئة "وكلاء وحفظة القانون"، فلا تتشغل الجمعية إلا بما جهز هؤلاء الحكام، وبالتالي يعطى سواد الشعب صوتاً في المداولة، وهنا إما أن يوافق الشعب بالتصويت علي ما وافقت عليه تلك الهيئة، وإما لا يجوز له أن يقرر قراراً يخالفها، وإما أن يقدم رأياً استشارياً ويترك القرار للحكام، أم في الأحكام بالعقوبات؛ فيجب أن يكون حكم الشعب بالبراءة نهائياً، أما بالإدانة فيجب الرجوع إلي القضاة، فعيب النظام الحالي أن الأقلية تبرئ تماماً، وعندما تُدين يُرجع إلي رأي الأكثرية (أولي جارية ديموقراطية).

٢. الهيئة التنفيذية

لا تقل الهيئة التنفيذية تغيراً عن الهيئة التشريعية من حيث عدد السلطات وصلاحياتها ومدتها، أعطى السلطات طوال الحياة أم لفترة محددة؟ أعطى الفرد

السلطة عدة مرات أم مرة واحدة؟ وبالنسبة إلي الإدارات: من أعضاؤها؟ ومن يعينهم؟ وكيف؟

يخطئ من يعتبر حكاما حقيقيين كل أولئك الذين يتلقون بعض السلطة سواء بالانتخاب أو بالتعيين، ليس الكهنة ومتعهدو الرقص والمسرح والدعاة والسفراء إلا موظفين، ومن الولايات السياسية قائد الجيش، ومفتش النساء والأطفال، ومنها اقتصادية كوكلاء التموين، ومنها خدمية تسند إلي العبيد في الرخاء، ولا تُدعي سلطة إلا الإدارة (الوظيفة) التي تؤتي الحق في المداولة في بعض الأمور والبت فيها والأمر والنهي فيها، وبالذات الجزء الأخير، فالأمر والنهي هو ما يميز السلطة حقيقة، والناس عادة علي دراية بالسلطات، ولا يتنازعون في هذا.

فأبي السلطات ضروري للمدينة؟ وما عددها؟ وما هي الإدارات غير الضرورية لكنها تساعد علي حسن نظام الدولة؟ في الدول الكبرى تنفرد كل إدارة باختصاص واحد، فخير للدولة أن تلقي كل مهمة علي عاتق إدارة متفرغة لها، من أن تلقي علي عاتقها أموراً كثيرة، أما في الدول الصغيرة، فنقتضي الضرورة أن يسند إلي أشخاص قلائل سلطات كثيرة، إذ لا تستطيع عدد كاف من الحكام.

إذا استطعنا تمييز الوظائف الضرورية والوظائف المساعدة سهل الاهتداء إلي أي الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر في يد واحدة، ويجب أيضاً التمييز بين الوظائف التي تخصص تبعاً للمكان وتلك التي يجب أن تؤدي في كل مكان بلا ضرر، وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات علي الأشياء أم علي الأشخاص، ومن الناحية الدستورية: هل يختلف نوع الوظائف في كل نظام سياسي أو هل يبقى متماثلاً في كل مكان؟ ألا تختلف باختلاف الحكومات؟ في الأرستقراطية تسند إلي مستنيرين، وفي الأوليغارشية تسند إلي أثرياء، وفي الديمقراطية إلي أحرار، فلنجهد لشرح نشأة السلطات وأصلها، كما في الشكل التالي:

أ. الحدود الثلاثة

- | | | |
|----------------------------|--|--|
| ١. منشئو السلطة | ٢. أصحاب السلطة | ٣. طريقة التعيين (شغل الناخبين) |
| ١. جميع المواطنين | ١. قد يؤخذون من الجميع | ١. بالانتخاب |
| ٢. أو بعض المواطنين | ٢. أو من البعض | ٢. أو بالقرعة |
| ٣. أو منها ما يقيمه الجميع | ٣. أو قسم منهم يؤخذ من الجميع، وقسم من البعض | ٣. أو قسم منها بالانتخاب، وقسم بالقرعة |
- ب. أربعة أوجه لكل فرع

١. الجميع من الجميع: يقيم جميع المواطنين السلطات ويتخذون أصحابها من الجميع جملة أو من الجميع فئة فئة.

الأوجه المنفردة الأوجه المزدوجة

١. الجميع من "الجميع جملة" بالانتخاب
٢. أو الجميع من "الجميع جملة" بالقرعة
٣. أو قسم من السلطات يقيمه الجميع من "الجميع جملة" بالانتخاب، وقسم يقيمه الجميع من "الجميع جملة" بالقرعة
٤. أو الجميع من "الجميع فئة فئة" بالانتخاب
٥. أو الجميع من "الجميع فئة فئة" بالقرعة
٦. أو قسم من السلطات يقيمه الجميع من "الجميع فئة فئة" بالانتخاب، وقسم من السلطات يقيمه الجميع من "الجميع فئة فئة" بالقرعة
٧. البعض من الجميع أو من البعض: يقيم بعض المواطنين السلطات ويتخذون أصحابها إما من الجميع وإما من البعض.
٨. البعض من الجميع بالانتخاب
٩. أو قسم من السلطات يقيمه البعض من الجميع بالانتخاب، وقسم من السلطات يقيمه البعض من الجميع بالقرعة.
١٠. أو البعض من البعض بالانتخاب
١١. أو البعض من البعض بالقرعة
١٢. أو قسم من السلطات يقيمه البعض من البعض بالانتخاب، وقسم من السلطات يقيمه البعض من البعض بالقرعة

ويوضح الشكل التالي توزيع تلك الطرق علي الحكومات المختلفة:

الأوجه المنفردة الأوجه المزدوجة

في الديمقراطية

١. الجميع يقيمونها من الجميع بالانتخاب
٢. أو البعض من البعض بالقرعة
٣. أو قسم منها يقيمه الجميع من الجميع بالانتخاب، وقسم يقيمه الجميع من الجميع بالقرعة

في الأوليغارشية

٧. البعض يقيمونها من الجميع بالانتخاب
٨. أو البعض من الجميع بالقرعة
٩. أو قسم منها البعض من الجميع بالانتخاب، وقسم منها البعض من الجميع بالقرعة
١٠. أو البعض من البعض بالانتخاب
١١. أو البعض من الجميع بالقرعة
١٢. أو قسم منها البعض من البعض بالانتخاب، وقسم منها البعض من البعض بالقرعة

في الأرستقراطية

٤. الجميع يقيمونها من البعض بالانتخاب
٥. أو الجميع من البعض بالقرعة
٦. أو قسم منها الجميع من البعض بالانتخاب، وقسم الجميع من البعض بالقرعة

في الدستورية (توليف من الديمقراطية والأوليغارشية)

- الجميع فئة فئة من الجميع بالانتخاب
- أو الجميع فئة فئة من الجميع بالقرعة
- أو الجميع فئة فئة من البعض بالانتخاب
- أو الجميع فئة فئة من البعض بالقرعة
- أو قسم منها الجميع فئة فئة من البعض بالانتخاب، وقسم الجميع فئة فئة من الجميع بالقرعة
- أو قسم منها الجميع فئة فئة من البعض بالانتخاب، وقسم البعض فئة فئة من البعض بالقرعة
- أو قسم منها البعض من الجميع بالانتخاب، وقسم البعض من البعض بالانتخاب
- أو قسم منها البعض من الجميع بالقرعة، وقسم البعض من البعض بالقرعة

٣. الهيئة القضائية

ترد الفروق بين المحاكم علي ثلاثة حدود: موظفوها واختصاصاتها وطريقة تأليفها، أما الموظفون فإن القضاة يمكن أن يُتخذوا إما من جميع المواطنين وإما من جزء منهم، وأما الاختصاصات فالمحاكم أنواع كثيرة، وأما طريقة التأليف فيمكن أن ترتب المحاكم إما بالانتخاب وإما بالقرعة.

هناك ثمانية أنواع من المحاكم: محكمة محاسبة السلطات، محكمة تنظر الأضرار اللاحقة بالمصالح العامة، ومحكمة الفصل في انتهاك الدستور، ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام، ومحكمة للقضايا المدنية المهمة (العقود)، ومحكمة القتل، ومحكمة الأجانب، ومحكمة القضايا الجزئية (العقود الصغيرة) بدءاً من الدرهم.

فما هي الجوانب السياسية التي متى اختل نظامها أدت إلي اضطرابات وثورات في الدولة؟ إنها وجوب إقامة القضاة وانتماء كل طريقة إلي نوع الحكومة:

١. القضاة يؤخذون الجميع من الجميع

- | | |
|----------------|---|
| في الديمقراطية | ١. القضاة من الجميع بالانتخاب لينظروا في كل القضايا |
| | ٢. أو القضاة من الجميع بالقرعة لينظروا في كل القضايا |
| | ٣. أو بعض القضاة من الجميع بالانتخاب لينظروا في كل القضايا، وبعض القضاة من الجميع بالقرعة لينظروا في كل القضايا |
| | ٤. أو بعض القضاة من الجميع بالانتخاب لينظروا في بعض القضايا، وبعض القضاة من الجميع بالقرعة لينظروا في بعض القضايا |

٢. القضاة يؤخذون من بعض الفئات

- | | |
|--------------|---|
| الأوليغارشية | ١. القضاة من بعض الفئات بالانتخاب لينظروا في كل القضايا |
|--------------|---|

	<p>٢. أو القضاة من بعض الفئات بالقرعة لينظروا في كل القضايا</p> <p>٣. أو القضاة من بعض الفئات بالانتخاب لينظروا في كل القضايا، وبعض القضاة من بعض الفئات بالقرعة لينظروا في كل القضايا</p>
الأرستقراطية	<p>٤. أو قسم من كل مجلس من بعض الفئات بالانتخاب لينظروا في نفس القضايا، وقسم منه بالقرعة لينظروا في نفس القضايا</p> <p>٣. بعض القضاة من الجميع وبعضهم من بعض الفئات</p>
الدستورية	<p>١. بعض المجالس من الجميع بالانتخاب، وبعضهم من البعض بالانتخاب</p> <p>— وبعضها قسم منه من الجميع بالانتخاب وقسم منه من البعض بالانتخاب</p> <p>٢. أو بعض المجالس من الجميع بالقرعة وبعضها من البعض بالقرعة،</p> <p>— وبعضها قسم منه من الجميع بالقرعة، وقسم منه البعض من البعض بالقرعة</p> <p>٣. أو بعض المجالس من الجميع بالانتخاب، وبعضها من البعض بالقرعة</p> <p>— وبعضها قسم منه من الجميع بالانتخاب وقسم منه من البعض بالقرعة</p> <p>٤. أو بعض المجالس من الجميع بالقرعة، وبعضها من البعض بالانتخاب</p> <p>— وبعضها قسم منه من الجميع بالقرعة، وقسم منه من البعض بالانتخاب</p>

الكتاب الخامس

[ثالثاً] أخطر المجتمعات السياسية وأشملها

الثورات وانهيار الحكومات وصيانتها

تتمة لما سبق ندرس أسباب الثورات وعدها، وما هي طبيعتها، وما هي صفاتها علي حسب الدساتير والعلاقات التي يغلب أن تكون عادة بين المبادئ التي تدعيها والمبادئ التي تعتنقها، وندرس وسائل بقاء الدول علي العموم وكل منها علي الخصوص.

أولاً، أسباب الثورات

١. عدم المساواة علة الثورات

ذكرنا أن سبب التفاوت بين الدساتير أن كل المذاهب السياسية تعترف بحقوق ومساواة تناسبية بين المواطنين، غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق، تدعي الديمقراطية مساواة مطلقة وعامة، وهذا غير واقعي، فلأنهم متساوون في الحرية ظنوا أنهم يجب أن يتساووا في كل شيء وعلي وجه الإطلاق، وتدعي الأوليغارشية لا مساواة مطلقة وعامة، وهذا غير واقعي، فلأنهم غير متساوون في الثروة، ظنوا أنهم يجب أن يكونوا غير متساوون في كل شيء وبلا حد، وإذا لم يحصل الناس علي ما يظنون باطلا أنهم يستحقونه فزعوا إلي ثورة، والحق أن من لهم الحق في الثورة علي نحو مشروع هم المواطنون ذوو الفضيلة، وإن كانوا لا يستخدمون البتة هذا الحق، لكن في الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة إلا في حقهم.

أحيانا تهاجم الثورة مبدأ الحكومة نفسه، فتستبدل دستوراً بدستور، مثلاً بالديموقراطية الأوليغارشية أو العكس، أو بالدستورية الأرستقراطية أو العكس، وتارة تحافظ علي الدستور القائم، وينصب الظافرون أنفسهم رعاة للدستور، وهذا كثير الحدوث في الأوليغارشيات والأرستقراطيات، وتارة تقوي الثورة مبدأ الحكم أو تضعفه، وتارة تغير جزءاً من الدستور كإنشاء منصب أو إلغاء منصب.

اللامساواة دائماً علة الثورات عندما لا يعوض عنها أولئك الذين تصيبهم، والمساواة مزدوجة: تطلق علي العدد وتطلق علي الأهلية (الاستحقاق)، المساواة العددية مساواة وتمائل في الكثرة والكبر، والمساواة النسبية مساواة تناسب (نسبة)، فالثلاثة أكبر من الاثنين في العدد كما أن الاثنين أكبر من الواحد في العدد، ونسبة الاثنين إلي الأربعة كنسبة الواحد إلي الاثنين هي النصف، ومع اتفاق الناس علي أساس الحق يختلفون علي النسبة التي بها يعطي الحق، فكما قلنا: البعض لتساويهم في أمر يحسبون أنفسهم متساوين علي وجه الإطلاق، والبعض لتفوقهم في أمر يطالبون بالتفوق والامتياز في

كل الأمور، ولذلك تكثر الأوليغاركيات والديموقراطيات، الأولي علي التفاوت في الشرف والافتقار، والثانية علي المساواة.

الحكومات التي تقوم علي المساواة — عددية ونسبية — أقل استقرارا، فيجب علي السياسي أن يعتمد في بعض الأمور إلي المساواة العددية، وفي بعضها الآخر إلي المساواة النسبية، ومع هذا الديموقراطيات أكثر استقرارا وأقل عرضة للثورة من الأوليغاركية، ففي الأخيرة ثورتان: قسم من الأثرياء علي قسم آخر، وثورة الأثرياء علي الشعب، وفي الديموقراطية ثورة الشعب علي علية القوم، والحكومة التي تعتمد علي الطبقة المتوسطة أقرب إلي الديموقراطية منها إلي الأوليغاركية، وهي أكثر الحكومات جميعا استقرارا.

٢. الحالة النفسية

مصادر الثورة ثلاثة: الاستعداد النفسي للذين يثرون، وغرض الثورة والمطامع التي يثرون من أجلها، والظروف التي تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين، أما بالنسبة إلي الاستعداد النفسي فيثور البعض طلبا للمساواة إن حسبوا أنهم ينالون أقل من أهل الوجاهة والثراء مع كونهم متساوين، ويثور البعض رغبة في اللامساواة وفي التفوق إن ظنوا أنهم لا ينالون أكثر من غيرهم، بل قسطا مساويا أو أصغر، علي كونهم ييزون الآخرين، أما المطامع فهي الربح والشرف، أو الهروب من المهانة والذلة، أما العلل والمؤثرات الخاصة التي تهيب الاستعداد النفسي والرغبات المذكورة فيه سبعة: طمع الآخرين في المربح والشرف؛ التمادي في الصلف؛ الخوف والتفوق المفرط والازدراء؛ الازدهار المخل بالتناسب؛ الدسائس؛ التغاضي والتهاون في الصغائر؛ التباين.

عندما يستسلم أصحاب السلطة إلي الصلف والطمع يثور الأهلون بعضهم علي بعض، وعلي الدستور الذي يمكن من ذلك الصلف والطمع، ويثور الناس عندما يرون الظلم محققا بهم، ويرون الآخرين في كرامة، فمن الجور أن يكرم البعض من غير استحقاق، وأن يهاب البعض وهم أهل للهوان.

ويثرون عندما تعظم سطوة فرد أو جماعة، وتبلغ من العظمة درجة لا يقبل بها للدولة أو لحكومتها، ولذلك تقصيمهم بعض الدول، والأحرى أن يحال بينهم وبين الوصول إلي هذا الحد.

يثور أهل السفه والظلم بسبب الخوف دفعا لما قد ينالهم من عقاب، ويثور الذين يخشون أن يلحق بهم جور تلافيا لوقوع الأذى والضيم، ويثور الناس بسبب الازدراء، فيثور الشعب في الأوليغاركية إذ يحسبون أنفسهم أقوي من الأقلية، ويثور المسرون في الديموقراطية احتقارا للعريضة الشعبية والفوضى.

وقد تنمو الطبقات نموا غير متناسب، كتزايد المعسرين، إما بفعل ظروف طارئة كالحروب، أو ظروف عادية كتضخم الثروات، فتتحول الديموقراطية إلي أوليغاركية أو استبداد.

وقد تكون الدسائس سببا في التغيير، فإذ يصل أصحاب الدسائس بالانتخاب، يغيرون إسناد المناصب إلي القرعة.

ويؤدي الإهمال إلي إسناد المناصب إلي غير الموالين، فيحدث التغيير، وعندما يُستخف بالأمور الطفيفة الهيئة تكون انحرافات عظيمة عن الدستور.

واختلاط السلالات في الدولة سبب للثورة، لا تتألف الدولة من أية جماعة، ولا في أي ظرف كيفما اتفق، إذا كثر الأجانب في البلد أو طالت إقامتهم كانوا سببا في الثورة والتمرد، وكثيرا ما طردوا أهل البلد منها، إلا أن يتخلص أهل البلد من الأجانب بالقوة، وتقع الثورة أحيانا بسبب تخوم الدولة، عندما لا يصلح تكوين البلاد الطبيعي لتكوين دولة واحدة، فكل تباين في الدولة ينشئ شقة خلاف، ولعل أكبر نزاع هو النزاع القائم بين الرذيلة والفضيلة، ويليه نزاع الثراء والفقير، وبعدهما السبب الطبيعي.

٣. مصادر أخرى للثورات

لا ترمي الثورات إلي صغائر الأمور، لكن صغائر الأمور تهيئ الفرصة: (١) فالمشاعبات الصغيرة عندما تقع بين رجال الدولة تقوى وتشتد، فتكون الفتنة في الدولة كلها، فينبغي تلافي خصومات الزعماء والمقتدرين لأنها تمتد إلي الدولة كلها، ومن ذلك الشجار بسبب العشق، والمال، والإرث، والزواج، (٢) المبالغة في إسباغ التشريف أو الاختصاصات علي بعض الوظائف أو علي طبقة في الدولة، فكل الذين كسبوا لوطنهم سلطانا جديدا، سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أي جماعة، هم الذين يبعثون الثورات فيها، فإما أن يثار عليهم لما نالوا من كرامة، وإما أن يثوروا هم لما في أنفسهم من كبر، فلا يطبقون المساواة، (٣) تساوي أقسام الدولة التي تبدوا متناقضة كالموسرين والمعسرين حيث لا توجد طبقة وسطى.

تتم الثورة أحيانا بالعنف وأحيانا بالمخاتلة، وقد يأتي العنف من البداية أو بعد فترة، وتأتي المخاتلة علي وجهين: أولا يُحمل الجمهور علي الثورة بوعود كاذبة، ثم يُعمد بعد ذلك إلي القوة والعنف ليحافظوا علي الحكم، والأمة غير راضية، وثانيا، تتم الخديعة من البداية وتكفي للاحتفاظ بالسلطان بإرضاء الذين يطيعون.

ثانيا الثورات في الدول المختلفة

١. الثورة في الديمقراطية

تستحيل الديمقراطية وتبديل بسبب سفه مضللي الشعب (الديماجوجيين) وتماديهم في غيهم، إذ يحملون الأثرياء علي التآلب والتضامن، تارة بافتراءاتهم الخاصة وتارة بتحريش الجمهور علنا عليهم، فالخوف المشترك يؤلف بين أشد الناس عداوة ويضم شملهم، يقوم الأثرياء بإثارة الفتن اتقاء لمغية الدعاوى التي أثرت ضدهم، أو يرتحلون ويضمون شملهم في المهجر، ويعودون فيقضون علي الديمقراطية، وأحيانا يكون ذلك بالقوة، فأحيانا يعمد الديماجوجيون إلي المظالم طمعا برضا الشعب والحظوة لديه، فيرهقون الأعيان بتلك المظالم، ويحملونهم علي التآلب والتضامن، إما باغتصاب ثروتهم، وإما بتحصيلهم النفقات العامة كلها، وأحيانا يشون بالأثرياء كي يتمكنوا من مصادرة أموالهم.

إذا صار الديماجوجي قائدا انقلبت الحكومة إلي طغيان، وإذا جمع بعض الأشخاص في أيديهم سلطات كبيرة، تحول الحكم إلي طغيان، ويصلون إلي غرضهم بكسب ثقة الشعب عن طريق إظهار العداوة للأثرياء، أو بجعل الشعب سيذا مطلقا حتى علي القوانين.

٢. الثورة في الأوليجاركية

علتان بارزتان لتبدل الأوليجاركية: ما يلحق الجمهور من جور، فيرحب بأبي واحد يدافع عنه، فينتهي إلي الطغيان، وما يكون بين الأوليجاركيين أنفسهم من مشادات ومنافسات، ويتحرك الشعب إما لأن الأثرياء الذين لا يشاركون بحركونهم، وإما لما رأي الشعب من صراع بين الأثرياء، وإما لأنه سخط من قلة الحكام.

تتعدد العلل التي تحملها الأوليجاركية في باطنها: مدهانة الأوليجاركيين الشعب، قد يظهر ديماجوجي بين الأوليجاركيين فيستولي علي الأمر منهم، وقد يدهنون جميعا الشعب خاصة إذا كان الشعب يقوم بالتعيين، ويطلب المطالبون بالمساواة مساندة الشعب، وعندما يستسلم الأثرياء للأشر والسفه، ويبدرون أموالهم الخاص، يميلون إلي الثورة، وأحيانا إلي السرقة، فيثور قسم منهم علي الآخر، أو يثور عليهم من يلاحق سرقاتهم، وعندما يستأثر بعض الأوليجاركيين بالأمر دون الباقيين منهم، وعندما تكبر المشاحنات الصغيرة بينهم، وقد تفرط الأوليجاركية في الاستبداد.

وعموما، تتحول الديموقراطية والأوليجاركية من شرعية (متقيدة بالقانون) إلي غير شرعية (تستعمل العنف)، والعكس بالعكس، وليس إلي نوع مضاد.

٣. الثورة في الأرستقراطية

تقع الثورة في الأرستقراطية: (١) بسبب قلة من يحظون بمناصب الشرف، ويحدث ذلك في ثلاثة أحوال: أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت العزة صدورهم فيشعرون أنهم بكفاءتهم مساوون لولاة أمورهم، ثانيا عندما يهين ذوو السلطان من يجاريهم في الأهلية وإن كانوا دونهم رتبة، وثالثا عندما لا يصل رجل مقدام إلي مناصب الشرف، (٢) وبسبب ثراء البعض وافتقار البعض ويحدث هذا وقت الحرب خاصة، (٣) وبسبب بروز أحد العظماء الطموحين.

٤. الثورة في الدستورية

تتحلل الحكومة الدستورية والحكومة الأرستقراطية بسبب انحراف الدستور عن سنة العدل، في الأولي لعدم الانسجام بين العنصر الديموقراطي والعنصر الأوليجاركي، وفي الأرستقراطية لعدم انسجامهما مع الفضيلة التي تميز الأرستقراطية، فهذا المزج يعطي الأرستقراطية درجة من الاستقرار، والأشكال الديموقراطية – ومنها الدستورية – أكثر استقرارا وبقاء، فالمساواة التي يُستمتع بها فيها تجعل الدستور الذي يؤديها أثيرا عند أهله، أما الأثرياء فإنهم إن علوا مالوا إلي الأشر والبطر.

علي أية حال تقوى كل حكومة ميلها الخاص، فتتحول الدستورية إلي ديموقراطية، والأرستقراطية إلي أوليجاركية، وقد يحدث العكس، يثور من لحقتهم الفاقة علي

الأرستقراطية و يقيمون ديموقراطية، وتتحلل الحكومة الدستورية إلي أوليجاركية طلبا للمساواة النسبية، علي أساس الأهلية والاستحقاق.

كثيرا ما يحدث التحول في الأرستقراطية دون أن يشعر أحد نتيجة الفساد غير المحسوس، كالتهاون بالصغائر، وتسقط الحكومة لأن علي أبوابها أو بعيدا عنها دولة تقوم علي مبدأ مضاد وذات اقتدار وسطوة.

صيانة الحكومات

أولا، قوانين صيانة الحكومات

نأتي إلي وسائل صيانة الدول بوجه عام، وكل دولة علي وجه الخصوص: (١) الاحتراز من تجاوز القانون ولو في أنفه الأمور، فالنفقات الصغيرة بتكرارها تبدد الثروات، (٢) يدين كثير من الأرستقراطيات وبعض الأوليجاركيات ببقائها ليس إلي الدستور بقدر ما هو إلي حسن تصرف الحكام مع زملائهم ومع المواطنين الذين لا يشتركون في الحكم، فمع الأخيرين يمتنعون عن إيقاع الظلم بهم، ويدعون الأكفاء منهم للمشاركة في الحكم، ويكفون عن المصالح المادية للجماعات، ومع زملائهم يتعاملون مع بعضهم بالأساليب الديموقراطية، فالمساواة في حق الأكفاء والنظراء عادلة ونافعة، ولذلك يقصرون مدة تولي المنصب، فلا تظهر أقلية عنيفة، ولا يجلب طول المدة طغيان، (٣) حساب المخاوف واعتبار البعيد منها قريبا، فالمشرفون علي الحكومة إن داخلهم الفزع، حرصوا علي ضبط أزمتها ضبطا أشد، (٤) التحفظ قدر الجهد، بالطرق الشرعية، من منافسات الوجهاء وفتنتهم، وتلافي انضمام الأهالي الأمنين إلي مثيري تلك المنافسات والمشادات، إنما يعرف طلعة الشر رجل الدولة لا العامة، (٥) إعادة النظر في أمر الضرائب كل فترة لتتناسب مع زيادة أو نقص الدخل، (٦) الانتباه لأن لا تقوم في الدولة قائمة لأي استعلاء يجاوز حدود التناسب، فعلي رجال الدولة أن يبذلوا قصارى جهودهم كي يحولوا، بطرق قانونية، دون تفوق مواطن من المواطنين تفوقا مفرطا، واعتزازه بقدرة الأصدقاء أو كثرة المال، وإلا فليحملوه علي عرض شارات عزه وجاهه في أرض غربة، ولا بد من مراقبة كل فئة مزدهرة علي حدة والحذر والتحفظ منها، فقد يثير الناس الفتن بسيرهم الفردية إذا خالفت أخلاقهم مبادئ الحكومة، ويُدرا الأمر بدفع الأعمال والرئاسات إلي أيدي الفئات المضادة، وإما بدمج المعسررين في الموسرين، وإما بتعزيز الطبقة الوسطي، (٧) أن تنظم الوظائف العامة بحيث لا تؤتي أصحابها مغنما، لا تستاء كتلة المواطنين من إعادهم عن الوظائف، بل يبتهجون إن تركهم الولاء في راحة لينصرفوا إلي شئونهم، إلا إنهم يستاءون استياء كبيرا عندما يظنون أن الحكام يسرقون أموال الدولة، فيغتمون لإقصائهم ولحرمانهم معا، إذا صارت المناصب غير مريحة انصرف العامة إلي مشاغلهم الخاصة ومصالحهم الشخصية، ويتولى الموسرون المناصب، فيثري الفقراء بانقطاعهم للعمل، ولا يخضع الوجهاء للعامة، فيقوم حكم ديموقراطي وأرستقراطي في آن واحد، وتلافيا لاختلاس الأموال العامة، تسلم الإيرادات بحضور المواطنين جميعا، ويحتفظ لكل عشيرة ولكل بطن ولكل قبيلة بسجلات، وتوزع الكرامات بقانون، (٨) في الديموقراطية لا بد من مراعاة الموسرين والإعراض عن توزيع قناياهم وغلالهم، فقد يحدث ذلك خلسة، ولا يحملون

نفقات طائلة للخدمات، وفي الأوليغاركية لا بد من مراعاة المعسرين، وأن تسند إليهم مناصب لقاء رواتب، وأن يعاقب من يهينهم أو يتجاسر عليهم، ولتورث المواريث لا بالهبة بل اعتمادا علي صلة الرحم والقرباة، وأن لا يجمع المرء بين عدة مواريث، فذلك يزيد عدد الموسرين، وفي الديموقراطية والأوليغاركية تمنح المساواة أو الأسبقية في المناصب غير المهمة للدولة لمن قل اشتراكهم في السياسة وإدارة الدولة، الموسرين في الديموقراطية، والمعسرين في الأوليغاركية، مع استثناء المناصب العليا، فيجب أن يتوافر في شاغلها ثلاث خصائص: أولا الإخلاص للدستور القائم، ثانيا قدرة علي القيام بمهام السلطة المعطاة، ثالثا فضل وعدل مناسبان، وعندما لا تلتقي هذه الخصائص الثلاثة في شخص واحد يراعي اعتباران: الأول الأمور التي يشترك فيها الناس اشتراكا أوفى، والثاني الأمور التي يشتركون فيها اشتراكا أقل، ففي القيادة تراعي الخبرة أكثر من الفضيلة، فالاقتدار فيها بين الناس أقل، وفي الخفارة وإدارة الخزينة تراعي الفضيلة أكثر من الاقتدار، فطهارة الذمة أقل بين الناس، (٩) جعل فئة المواطنين التي تريد ثبات الحكومة أقوى من الفئة التي تبغي القضاء عليها، وينبغي أن لا يغفل الساسة الاعتدال، فإذا بلغ في مبدأ حكومة صارت الحكومة إلي الأسوأ والتحلل، (١٠) أهم عوامل استقرار الدول، ولو أنها في أيامنا مهملات في كل مكان هي مطابقة التربية لمبدأ الدستور، فلا نفع يرتجي من قوانين - وإن كانت غاية في النفع، وإن قابلتها الرعاية كلها بملء الرضا والارتياح - ما لم يألفها المواطنون، وما لم يربوا علي مبادئ الحكومة؛ ديموقراطية أو أوليغاركية، وليست التربية المطابقة للدستور هي التي تهدي إلي فعل كل ما يرضي إما أعضاء الأوليغاركية وإما أنصار الديموقراطية، وإنما تلك التي تهدي إلي استطاعة العيش في ظل حكومة أوليغاركية أو في ظل حكومة ديموقراطية، أما الآن فأولاد أصحاب السلطان ينصرفون في الحكومة الأوليغاركية إلي البذخ والترف، ويعيش أولاد الفقراء في العناء والمشقة، وبالتالي يبعون الثورة، وكثيرا ما يفعلون، أما في الديموقراطية فيبدو الحق مساواة، وبالتالي أن تسود إرادة الأغلبية، وتخول المساواة والحرية لكل واحد أن يفعل ما يهوى، ولا يتقيد إلا برغائبه، يتصورون العيش وفقا للدستور عيشة استعباد، والأحرى أن يجدوا فيه حماية وسعادة.

ثانيا، انقراض الحكومات

١. انقراض الحكم الفردي

ما هي العلل الأكثر شيوعا للانقلاب والحفظ في حكومة الفرد؟ الملكية والطغيان متضادان، تقوم الملكية لمناصرة فضلاء الأمة علي الشعب، ويتخذ الملك من أمثال الأمة، المتفوقين بفضلهم أو بفعال مجيدة تنبثق عن الفضيلة أو ما شابهها، أما الطاغية فيخرج من الشعب ومن العامة ليدفع عن المواطنين أذى الأقوياء.

برز أكثر الطغاة من الديماجوجيين، كسبوا ثقة الشعب بالطعن في الوجهاء والسعي بهم، ويتحول بعض الملوك إلي الاستبداد، ويظهر بعض الطغاة بالانتخاب لأنهم يتولون المناصب لمدد طويلة، وبعضهم من الأوليغاركية التي تختار حاكما واحدا ليشراف علي أعلى السلطات، إذن ينشأ الطاغية إن أراد، وتوافرت له قدرة الحكومة الملكية، أو سطوة المناصب العالية، أو القدرة علي تضليل الشعب.

أما الملكية فتعطي ثمنا لاعتبار شخصي أو لفضيلة سامية أو لشرف مورد أو لخدمات عظمي أدبت، أو لكل هذه الميزات مضافا إليها الكفاءة، البعض ظفروا بالأعداء فوقوا الشعب من الاستعباد، والبعض ردوا علي الشعب حريته، وبعضهم أسس الدولة أو حاز لها أرضا.

رسالة الملك أن يسهر علي أن لا يصاب أصحاب الثروات بضرر في ثرواتهم، وأن لا يصاب الشعب بإهانة في شرفه، أما الطاغية فلا ينظر في الشؤون العامة إلا لمنفعتسه الشخصية، فغرض الطاغية هو الاستمتاع، وغرض الملك هو الفضيلة، ويفكر الطاغية في المال، ويفكر الملك في الشرف، ويتألف حرس الملك من المواطنين، وحرس الطاغية من الأجانب، لذا يجمع الطغيان بين مساوئ الديموقراطية ومساوئ الأوليغاركية، فهو كالأوليغاركية لا يفكر إلا في الثراء، ولا يثق بالشعب، ويسئ إلي سواد الأمة، وكالديموقراطية يناوئ الوجهاء، ويقع بهم خلسة وعلنا ويشردهم كمنافسين وخصوم وكمناهضين للحكومة.

إذن أسباب الثورة في الملكية هي نفسها في الحكومات الأخرى، يثور الرعايا علي الملك بسبب الظلم والخوف والإهانة، إلا أنهم يثورون للإهانة أكثر مما يثورون للظلم، ويثورون أحيانا لحرمانهم من ممتلكاتهم الخاصة.

وأغراض الثورات واحدة، فلدي الحاكم الفرد من الشرف والثروة ما يحسده عليه الآخرون جميعا، فقد ترمي الثورة إلي الإيقاع بشخص الحاكم، أو إلي الاستيلاء علي سلطانه، يرجع الإيقاع بالحاكم إلي المهانة، وغالبا ما يكون الدافع الانتقام لا رغبة التسلط والتفوق، فقد يُذل قريب أو صديق أو أحد الرعية، وقد يستسلم بعض الملوك إلي خزي المذات، وقد يعاني المرء عنفا وضيما في جسده، وقد يثور المرء بسبب الخوف، أو بسبب الازدراء والاحتقار، ويأتي الاستيلاء من احتقار أصدقاء الطاغية إياه، وظنهم بأنفسهم القدرة علي تولي الأمر، وقد يطمعون في الشرف، لا مجرد القبض علي السلطان، وهؤلاء قليلون، وتقضي علي الطغيان مناوأة حكم أجنبي، إذا واجهته دولة أقوي تقوم علي مبدأ مضاء، فالدول ذات المبادئ المختلفة هي دائما بعضها لبعض عدو، الديموقراطية عدو الطغيان، عداوة الخزاف للخزاف، فالحكم الديموقراطي المتطرف حكم طغياني، والملكية عدو الأرستقراطية، يصير الطغيان إلي البوار عندما يعمد الذين يساهمون فيه إلي الثورة، إما بغضا أو احتقارا، أو غضبا، والبغض أشد وطأة من الغضب، فالغضب يصحبه غم، ومن ثم لا يسهل التفكير معه، ولا يرافق البغض غم.

يندر أن يزول الحكم الملكي لأسباب خارجية، فأكثر عوامل الفساد تنبثق من صلبه (من عوامل داخلية)، وذلك علي وجهين: خروج المشتركين في الحكم عن طاعة الملك، ومحاولة الملوك أن يسوسوا الدولة سياسة طغاة، ويضاف إليهما أنه في الملكيات الوراثية كثيرا ما يتعرض الملوك للازدراء والتحقير.

٢. صيانة الحكم الفردي

تستمد الملكية استقرارها من الاعتدال، وكلما قل اتساع الاختصاص زاد حظها من البقاء في سلامة تامة، ويصان الطغيان بطريقتين متضادتين: الأولي الوسائل التي يستعملها الطغاة عادة؛ قطع دابر المتفوقين، وإهلاك ذوي الأنفة والإباء، وحظر الموائد

العامّة والاجتماعات والتّقاليد، والتّحفظ من كلّ ما يُؤتِي العزّة بالنفس والثّقة بالذات، ومنع البطالة والتفرّغ عن العمل، وصدّ المواطنين عن عقد اجتماعات اللّهُو، وبذل كلّ الجهد ليبقي القوم ما أمكن متقاطعين، يجهل بعضهم بعضاً، لأنّ التعارف يحمل الناس عليّ الثّقة المتبادلة، وإكراه المواطنين أن يُعرّفوا الطاغية أين هم، واجتهاد الطّغاة أن لا يخفي عليهم شيء مما يقوله أو يفعله أحد مرعوسيّهم، فيبثون العيون، ويغري الطّغاة بعض المواطنين عليّ الوشاية بالبعض الآخر، وتحريش الخلان عليّ خلائهم، وسواد الأُمّة عليّ وجهاتها، وحمل الأثرياء عليّ التّطاحن، وإنزال الفاقة بالمرعوسين بأخذ ثرواتهم وإنفاقها عليّ الحرس، وتحصيل ضرائب باهظة، وإثارة الحروب كي يظلّ القوم في شغل، ولا يفتأون يحتاجون إليّ القائد، وفيه أيضاً من عيوب الديموقراطية: سيادة النساء في البيوت كي يشكين الرجال، والترفيه عن الأرقاء للغاية، وإكرام الأذلاء، ولا يفرح الطاغية بشيء جليل أو نبيل، ويأنس بالغرباء في مادبه.

هذه الأسباب محصورة في ثلاثة أنواع، إذ يرمي الطغيان إليّ ثلاثة أهداف: أولها كون المرعوسين خاضعين لأذلاء، وثانياً ارتياب بعض المواطنين ببعض، وثالثاً جعل مساعي القضاء عليّ الطغيان مستحيلة، بتعبير آخر تعتمد سلامة الطاغية عليّ حمل المواطنين عليّ رفض الثّقة المتبادلة، ثمّ إضعافهم وصدّهم عن مناهضة الحكم، وأخيراً إكراههم عليّ الخلود إليّ الهوان والخنوع.

النمط الأول ما ذكرنا، والنمط الثاني نقيض الأول، فعليّ الطاغية أن يصرف عنايته إليّ المصالح العامّة، وأن لا يفرض نفقات تشقّ عليّ سواد الأُمّة، وأن يقدم حساباً عن دخل الخزينة وخرجها، بذلك يبدو قيماً لا طاغية، ولا يخشى الافتقار إليّ المال، ولن يخشى الحراس الذين يطعمون في ثرواته المقدّسة؛ أن يُبدي في أخذ الأموال أنه يأخذ ويجمع لتدبير شؤون الدولة، وتهيأ للطوارئ التي قد تفرضها الحرب؛ أن يبدي وقاراً لا خشونة، فيعنيّ عليّ الأقلّ بالفضيلة السياسيّة؛ أن يبدي أنه وأتباعه يتحاشون إهانة المرعوسين؛ أن يبدو معتدلاً في ملذاته البدنيّة؛ أن يعمر الدولة ويجعلها مزدهرة زاهية، فيتظاهر بالعناية بالألّهة، ويبالغ في إكرام ذوي الفضل؛ أن يمنع كلّ فرد من المواطنين أن يعظم وأن يتسامى عليّ الآخرين، وإذا سما أحد نزع اقتداره بالتدريج؛ أن يقلع عن كلّ إهانة وإساءة، وبالذات المعاقبة الجسديّة والتطاول عليّ الشبيبة، وإساءة معاملة ذوي الإباء.

باختصار يجب عليّ الطاغية أن يظهر لمرعوسيه بمظهر المدبر والمملك، لا بمظهر الطاغوت المستبد، وأن يبدو لهم ولياً وقيماً، لا مختلساً ومغتصباً، وأن يهدف في المعيشة إليّ الاعتدال، لا إليّ التفوق المفرط، وينبغي له أن يخالط الوجهاء ويعاشرهم، وأن يتودد إليّ الجمهور ويدالسه، وأن يظهر ولو بمظهر نصف الفاضل لا بمظهر الرذيل.

٣. كتاب "الجمهورية" والثورات

لم يُجد سقراط الحديث عن الثورات، لم يعين لها سبباً، وإنما أشار فقط إليّ فكرة الحقبة التاريخيّة التي تحدث فيها تغييرات شاملة وكنيّة، ولا يوجد ما يبرر التحوّلات التي ذكرها من نظام إليّ نظام: ملكيّة، ثيوقراطيّة، أوليجاركيّة، ديموقراطيّة، طغيان، وسكت عن ذكر الثورات في الطغيان، فجعل العودة من الطغيان إليّ الجمهوريّة

الفاضلة، بينما قد يعقب الطغيان طغيان أو أوليجاركية أو ديماجوجية أو أرسـتقراطية، باختصار يهمل سقراط الأسباب التي تحدث الثورات، ويتكلم عن الثورة في ظل كل حكومة كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها.

الكتاب السادس

التأليف بين عناصر الحكومة في الديمقراطية والأوليجاركية

ناقشنا هيئة المشورة والهيئة التنفيذية والهيئة القضائية، وسقوط الحكومات واستقرارها، وقد قررنا عدة فروق في الديمقراطية، وفي الحكومات الأخرى، ومن المفيد أن نبرز ما نحيناها جانبا، ونعين لكل حكومة النظام الخاص بها والأمنع لها، وأفحص أيضا التأليف المؤلف من أنصاف أجزاء من الحكومات، وأيضا كيف تقام حكومة جزئية.

١. الديمقراطية

يسمح فحص الديمقراطية بإيضاح نقيضها؛ الأوليجاركية، تتباين الديمقراطية لعنتين: تغاير طبقات المجتمع، فهناك: الزراع، والصناع، والأجراء، وأيضا خصائص الديمقراطية.

مبدأ الديمقراطية هو الحرية، وأول سمات الديمقراطية تبادل الأمر والطاعة، فالحق السياسي في الديمقراطية هو المساواة علي أساس العدد لا الأهلية، وبالتالي يجب أن تكون السيادة للسواد، وأن تكون قرارات الأكثرية هي القانون الأعلى، هي العدل المطلق، وبالتالي يسود الفقراء لا الأثرياء، لأنهم الأكثر عددا، السمة الثانية للديموقراطية هي الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه، فهذه خاصة الحرية، وبالتالي ليس المواطن في الديمقراطية ملزما بالطاعة لأي كان، وإذا أطاع إنما يطيع بشرط أن يتأمر في دوره.

وبناء عليه، مبادئ الديمقراطية: يجب أن يكون جميع الناس ناخبين ومنتخبين، ويجب أن يتأمر كل فرد في نوبته علي الجميع، تشغل بالقرعة كل المناصب أو علي الأقل ما لا يحتاج منها إلي خبرة وحذق، ولا يشترط فيها حد للدخل، وإن اشترط فليكن زهيدا، وباستثناء المناصب التي تشغل وقت الحرب، والمناصب الوضيعة، لا يتولى نفس الشخص نفس الوظيفة مرتين، وأن تكون مدة الولاية وجيزة، وأن يقضي الجميع، وأن يتخذ القضاة من كل الطبقات، وأن ينظروا في كل الدعاوى أو في معظمها وأعظمها شأنًا، كمحاسبة الرؤساء، والسياسات، والعقود الخاصة، وأن تشرف الجمعية العامة علي كل الشئون أو علي أخطرها، ولا يبيت حاكم في أمر من الأمور الكبرى بتسا حاسما، إلا في القليل من الأمور.

ولا ينبغي أن توضع منح ورواتب لحضور مجلس الشورى، وإلا رفع الشعب كل شيء إلي محكمته لبيت فيه بنفسه، ولكن يلزم أن تجري رواتب علي الجمعية العامة والمحاكم والسلطات، أو علي الأقل علي من يضطرون إلي تناول طعامهم علي موائد عامة، فحد الأوليجاركية المحتد والثراء والثقافة، وحد الديمقراطية ضعة الأصل والفقير وتعاطي المهن الحقيمة.

مبدأ الديمقراطية هو المساواة العددية الكاملة لجميع المواطنين، فلا يحكم المعسرون أكثر من الموسرين، ولا يستقلون وحدهم بالسلطة العليا، فكيف تتحقق تلك المساواة؟ العدل في رأي أنصار الديمقراطية ليس إلا في حكم الأثرية، وفي رأي أنصار الأوليغارشية هو في حكم الأقلية تبعاً لسعة الثراء، وينطوي زعم الفريقين على التفاوت والظلم، فالعدل الذي يبدو للأوليغارشية طغيان، فمن حق الأثري أن يخول وحده السلطة، وإن كان العدل ما يبدو للأكثر عدداً فلن يحجموا عن اختلاس مال الأثرياء القلائل وتوزيعها على العامة، فما هي المساواة التي يمكن أن يوافق عليها الفريقان؟ يقول الفريقان أن ما ترتبه أكثرية لا بد أن يتغلب، فلنجد هذا المبدأ، تتألف الدولة من عنصرين: الفقراء والأثرياء، فلنكن الأرجحية لما يرتبه الفريقان أو لما ترتبه أكثريتهما، فإن كان الأثرياء مثلاً عشرة، والفقراء عشرين، ووافق ستة من الأثرياء على أمر، ووافق خمسة عشر من الفقراء على أمر آخر، يضم الأثرياء الأربعة إلى الفقراء، ويضم الفقراء الخمسة إلى الأثرياء، ويفقد حينئذ دخل الفئتين، وتعطي الأرجحية للفئة المتفوقة بدخلها على الأخرى، أما إن تساوت الفئتان، فيعتمد إلى الاقتراع أو إلى طريقة أخرى.

٢. ترتيب الديمقراطيات

أفضل ديمقراطية ما قام على الزراعة، فهم يعملون بلا انقطاع، ولا يجتمعون إلا نادراً، ولا يحتاجهم إلى ضروريات المعاش لا ينفكون عن مزاولته العمل، ولا يشتهون خيرات أخرى، يستطيون العمل أكثر من الحكم والسيادة، فأغلب الناس يفضلون الربح على المجد.

والدليل على هذا أن الجماهير صبرت على الحكومات الطغيانية القديمة، وأنها لا تزال تحتل الحكومات الأوليغارشية عندما تدعها السلطة تتصرف إلى أشغالها ولا تسلبها شيئاً من أرزاقها، وتروي الانتخابات ومحاسبة الحكام طموح تلك الجماهير إلى الوجاهة والشرف إذا ما طمحت إليهما، وربما مجرد الإشراف على الانتخابات، مع تخويل المواطنين حق المداولة، مبدأ هذا النوع من الديمقراطية: أن ينتخب الجميع السلطات، وأن يحاسبوها على أعمالها، وأن يتولوا القضاء، وأن يلي أكبر المناصب أشخاص منتخبون يؤخذون من أصحاب الضرائب الضخمة، وإن لم يعتمد على الدخل والضرائب، تمنح المناصب للقادرين على القيام بأعبائها، وهذا منهج قويم؛ تسند السلطة إلى نخبة القوم ويرضي العامة عنها ولا يحسدون أهل الفضل، ويرتاح إليه أهل الفضل والوجهاء إذ لا يحكمهم من دونهم رتبة، وهم عندما يتولون الحكم يتولونه بعدل لإشراف الطبقات الدنيا على أعمالهم ومحاسبتهم عليها، وقد عملت القوانين القديمة على جعل الشعب زراعياً، قسمت الأرض وحددت مواقعها، وحظرت بيعها أو رهنها.

أفضل طبقة بعد الفلاحين والزراع هم الرعاة، الذين يعيشون من إتياء مواشيهم، وهم مدربون جيداً على الشؤون الحربية، وقادرون على الإقامة في العراء، ويداني الرعي الزراعة في أمور كثيرة.

أما باقي الطبقات فكلها علي التقدير أخط من هاتين الجماعتين، فليس في أعمالهم فضيلة، وهم جماعة الصناع، وجماعة الباعة وأصحاب الحوانيت، وجماعة الأجراء، وهم يألّفون الاجتماعات بسهولة.

إذن إذا كانت الأراضي الزراعية بعيدة عن العاصمة سهل إقامة حكومة ديموقراطية فاضلة، وإن وجد جم غير من الباعة تحتم ألا تعقد الجمعية إلا بحضور أهل القرى والأرياف.

علي هذا ترتب الحكومات، مع أنه لا تستطيع دولة أن يساهم الجميع في إدارة الشؤون العامة إلا في قيود من القوانين والأخلاق، ولكن درج أولياء الأمر أن يضموا إلي المواطنين أكبر عدد من الأنغال والهجناء وأبناء أي مواطن أيا كان، فعليهم أن يكفوا عن إحصاء الطغام في عداد المواطنين عندما يزيد عدد السوقة علي جمهور الوجهاء والطبقة الوسطي، وإلا كانت جماعتهم غير قابلة للنظام، وسخط الوجهاء، فنكون الثورة، فربما لا يبصر المرء الشر ما دام خفيف الحمل لكن متى نما ملاً الأبصار جميعاً.

يصلح لذلك النظام خلق بطون وقبائل جديدة، والقضاء علي الروابط القديمة بين المواطنين، وحيل الطغاة من السماح للعبيد بالعصيان، وللنساء والأطفال بالفجور، فيرخص لكل أحد أن يعيش وفق هواه، لا يطلب الناس أكثر من هذا ليؤيدوا الحكومة، فالناس في عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام علي عيشة حكيمة ومنظمة.

لذا علي المشرع الذي يريد إقامة حكومة كهذه أن يعرف كيف يصونها، يكسب الديماجيون رضا الشعب بمصادرة الأملاك وتوزيعها علي العامة، وتقتضي صيانة الحكومة خلاف هذا، لذا إذا صودرت أموال توقف علي دور العبادة، فلا توزع علي الشعب، فلا يفلت الجناة من العقوبة، ولا يسرف السوقة في تلك الأحكام، ولتكن غرامات شهادة الزور والبهتان ضخمة، فيقل إقدام الرعاع علي جر الوجهاء إلي المحاكم.

أشد أنواع الديموقراطية فساداً في الدول كبيرة العدد، فلا تعقد الجمعية بلا رواتب، وتمويل الرواتب تفرض الضرائب، ويُلجأ إلي المصادرة والمحاكمات السافلة، فالأولي أن تقل اجتماعات الجمعية العامة، وأن تُصلح المحاكم، وإذا توافرت الموارد، فلا يوزع علي العامة ما فضل عن الخزينة، فهذا أشبه بملء برميل لا قاع له، والأولي أن يجنب الشعب الفاقة، فالفقر المدقع علة فساد الديموقراطية، فيجمع ما يفيض ويوزع دفعة واحدة علي المعسرين، وحبذا لو استطاع ولاة الأمر أن يجمعوا لكل معسر ما يكفيه لاقتناء حقل صغير، أو ما يمكنه من تعاطي تجارة، أو الإقبال علي الفلاحة والزراعة، وإن لم يمكن إجراء هذا علي الجميع، فليكن علي تقسيم تدريجي للجماعات، علي أن يؤدي الأثرياء نصيبهم في النفقات العامة، إذا كان الكبراء والوجهاء من ذوي الذكاء والدراية قسموا المعسرين فيما بينهم، فقدموا لهم وسائل العمل وصرّفهم إلي شغل مُجدِّ، أو يجعلونهم يشاركونهم المقتنيات والأرزاق في الانتفاع لا الملك.

٣. الأولي جارية

من السهل معرفة مبادئ الأولي جارية، فكل نوع منها نقيض نوع من الديموقراطية، فيقابل الأولي جارية جيدة السبك الحكومة الدستورية، فيتفاوت النصاب المالي، يكون

كبيراً في حق البعض وصغيراً في حق البعض الآخر، وصغيراً في المناصب العامية الضرورية، وكبيراً في المناصب العلا، ويعطي ذوو النصاب حقوقاً سياسية أكثر مما يعطي من عدمه، ويُقبل للمشاركة في السلطة ذوو الامتياز (الفصيلة).

ويقابل حكومة الأوليجاركية الأخيرة آخر أنواع الديمقراطية، فهذا أقرب الحكومات الأوليجاركية إلى الاستبداد والطغيان، ويقتضي قدراً أكبر من الاحتراز والتحفظ، ويزداد بازدياد ذلك الحكم سوءاً وفساداً، فهو كالجسم العليل والمركب المتهاك.

إذا كانت وفرة الأهلية تضمن سلامة الديمقراطية وبقائها، فالكفاءة والاستحقاق يضمنان سلامة وبقاء الأوليجاركية.

رأينا أن طبقات الشعب أربعة: الفلاحون، الصناع، التجار والباعة، والأجراء، والعناصر الصالحة للحرب أربعة: الخيالة، والسلاح الثقيل، والسلاح الخفيف، والبحرية، فإذا كانت البلاد ملائمة لركوب الخيل، ساعدت الطبيعة علي إقامة أوليجاركية ثابتة الأركان، وإذا كانت البلاد ملائمة للسلاح الثقيل قامت الأوليجاركية التالية، أما السلاح الخفيف والبحرية فيلائمان الديمقراطية، فإذا كثرا في الدولة فشل ولاة الأمر والوجهاء في مناهضتهما عندما يحصل شقاق في الدولة، فعلي قواد الخيالة والسلاح الثقيل أن يضموا إليهما ما يناسب من السلاح الخفيف، وليعلموا أنهم إذا أقاموا قوة مسلحة من السلاح الخفيف إنما يسلحون علي أنفسهم.

أما المساهمة في إدارة شئون الدولة، فتخول إلي الجمهور بناء علي الدخل، وإما إلي من انقطعوا مدة عن تعاطي الأعمال الصناعية.

كما يجب أن تسند بعض الخدمات العامة (الحفلات، إقامة المسارح، تحضير المآدب الاحتفالية) إلي أصحاب المناصب، فينفقون عليها من أموالهم الخاصة، ويليق بهؤلاء عندما يتولون مناصبهم أن يتبرعوا بذبائح فاخرة، وأن يشيدوا بنايات عامة.

إلا أن أصحاب السلطة في الأوليجاركية، يعملون في أيامنا بعكس هذا كله، يسعون وراء المكاسب الخسيسة سعيهم وراء الشرف والجاه، ولذلك يجدر أن تدعي ديموقراطيات صغيرة.

٤ . السلطات المختلفة في الدولة

السؤال الآن ماهي المناصب (السلطات)، وما اختصاصاتها، وما شروط شغلها؟ قلنا أن هذه المناصب إما ضرورية لا غناء عنها وإما مساعدة، أما التي لا غنى عنها فهي: (١) مراقبة الأسواق، فغرض التبادل هو الاكتفاء الذاتي، (٢) حفظ الملكيات العامة والخاصة، وتعني بعمارة المدينة وطرقها وحدود الأملاك وشئون المياه، (٣) يناظر السابقة في الريف، ما يقوم به مفتشو الزراعة أو حفاظ الغابات، (٤) يلي السابقة جباية الضرائب وحفظ خزائن الدولة وتوزيع المصروفات، ويقوم بها الجباة والحفظة والسيارفة، (٥) تنفيذ أحكام القضاء وإدارة السجون، وهي مهمة لأن المواطنين لا يطبقون القيام بها، والأحكام عبث إن لم تنفذ علي الفور، ويستحسن أن يوكل التنفيذ إلي مناصب عديدة يختص كل منها بضرب من الأحكام.

هناك أيضا مناصب ضرورية، لكنها أسمى منزلة إذ تقتضي حنكة وافرة وأمانة عظيمة، كالتي تسهر علي أمن الدولة وحفظها، وتلك التي تعني بالاحتياجات الحربية، وتلك التي تعني بالشئون المالية (عمال الخزانة)، ثم موظفو الجمعية الذين يحددون الضرائب وجبايتها، وهناك أيضا العناية بعبادة الآلهة، وهو ما يوكل إلي الكهنة أو مفتشي الشئون المقدسة، ويعنون بالمعابد والذبائح والسدنة.

باختصار؛ تدور الوظائف الضرورية حول: الإلهيات والأمور الحربية، الموارد والنفقات العمومية، نظام الأسواق والمدينة، المواني والريف، ثم ما يتعلق بالقضاء وتسجيل العقود وتنفيذ الأحكام، وخفارة السجناء، والمحاسبات، وإحصاء المواطنين، ومحاسبة الرؤساء، وأخيرا الوظائف المتعلقة بالجمعية العامة التي تتشاور بشأن المصالح العامة.

وتتفرد الدول المطمئنة، المتمتعة برغد العيش، الحريضة علي الاحتشام والآداب بإقامة وظائف: رعاية النساء، حماية القوانين، تعهد الأحداث، إدارة الألعاب الرياضية، والاحتفالات العامة، وبعضها لا يلائم الديمقراطية كإدارة النساء وتعهد الأحداث إذ يتحتم علي المعسر أن يستخدموا نساءهم وأولادهم استخدامهم الأعوان والحشم، لافتقارهم إلي الأرقاء، وتستعمل الأرسنقراطية في ذلك حماة القوانين، والأوليغاركية المستشارين، والديموقراطية مجلس الشورى.

الكتاب السابع

[رابعاً] الدولة الفضلى وأفضل حياة

من يجهل طريقة العيش الأجدر بالاختيار جهل نوع الحكومة الفضلى، فما نوع المعيشة الفضلى لجميع الناس علي العموم؟

١. الخيرات

الخيرات ثلاثة: خيرات خارجية، وخيرات الجسد، وخيرات النفس، وتتحصر السعادة في اجتماع هذه الخيرات الثلاثة، ما من عاقل يعتبر سعيدا من لم يحرز ولا قسطا زهيدا من الشجاعة، أو الاعتدال (العفة) أو العدل، أو الحكمة (الفطنة)، بل يظل مرتعدا يخاف الذباب الطائر، ولا يقلع عن ذلة مهما كانت شائنة، وإن رام أكلا أو شرابا، يبيتش بأوفى الأصدقاء ضنا بربع درهم، وفيما يتعلق بالذكاء والفهم، لا يفتأ غرا مضللا كأحد الصبية أو المعتوهين.

إذ يوافق الجميع علي هذا يختلفون في مقادير وأهمية تلك الخيرات، ويحسبون كافيًا أي قدر من الفضيلة، ولا يضعون حدا للطلبات في الثروة والافتقار والمجد، ونقول لهم: لا تصون الخيرات الخارجية الفضائل ولا تكسبها، إنما الفضائل تحصل وتصون الخيرات الخارجية، إنما تتوفر السعادة — سواء في الرغد أو الفضيلة — لمن زانتهم الأخلاق العالية والحكمة، واعتدلوا في طلب الخيرات الخارجية؛ أكثر مما توفر لمن تجاوزوا الحاجة في تحصيل الخيرات الخارجية، وقصروا في إحراز الفضائل، ويملي العقل أن للخيرات الخارجية حد شأن كل أداة، ويعد شيئا كل ما هو نافع، وهي أشياء تضر حتما إذا تزايدت، أو لا تزيد أصحابها نفعًا بتزايدها، أما خيرات النفس فيزيد نفعها بقدر ما تنمو وتكتمل، وإن كانت النفس أسمى من المقتنيات وأشرف من الجسد، فخصال النفس أسمى من خصال المقتنيات والجسد، كما أن المقتنيات والأجساد تبتغي من أجل النفس، فالأحرى أن لا تسخر النفس لخدمة هذه الأشياء.

إذن؛ يتأتى لكل فرد مقدار من السعادة يعدل مقدار فضيلته وحكمته واعتصامه بهما في تصرفاته، فسعادة الله (تعالى) في ذاته لا في الخيرات الخارجية، والخيرات الخارجية علتها الاتفاق والحظ، ولا يكون المرء عادلا وحكيما بالصدفة أو فعل الصدفة.

لنفس الأسباب؛ الدولة الفضلى هي الدولة السعيدة والمزدهرة معا، ومن المستحيل أن يفلح الذين لا يأتون أعمالا حميدة، وما من عمل حميد يصدر عن رجل أو دولة بدون فضيلة وحكمة، وفضائل الدولة هي فضائل الفرد، وبالتالي غرض المعيشة — للفرد والدولة علي السواء — هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة من الفضيلة وعمل كل ما تأمر به.

٢. سعادة الدولة هي سعادة الفرد

جلي أن كل امرئ يوافق أن عناصر سعادة الفرد وعناصر سعادة الدولة متماثلة، فمن عد سعادة الفرد في الثراء، رأي الدولة سعيدة عندما تثرى، وإن رأي الطغيان الغرض الأسمى كانت الدولة سعيدة بمقدار سعة سلطانها، ومن رأي سعادة الفرد في الفضيلة رأي الدولة الأكثر حكمة هي الأسعد.

لكن يجدر الانتباه إلي مسألتين: تتعلق الأولى بالحياة السياسية: أمن الأفضل أن يشارك المرء في شئون الدولة أم أن يعيش كأجنبي حرا من كل تكليف عام؟ وتعلق الثانية بالدستور: أيهما أفضل: دستور يشرك الجميع في إدارة الشئون العامة أم دستور يؤثر بها الأكثرية؟ ونأتي إلي المسألة الأولى.

بدهي أن الدولة الفضلى هي التي يستطيع فيها كل مواطن أيا كان، بفضل القوانين، أن يحصل الفضيلة، وأن يحقق أكثر ما يمكن من السعادة لنفسه، ويختلف المواقفون علي أن الفضيلة هي الموضوع الرئيسي للحياة؛ في الاختيار بين السياسة العملية والحياة الفلسفية (العزلة والتأمل)، يري البعض التسلط بصورة استبدادية غاية في الجور، ولكن عندما يكون قانونيا لم يعد ظلما وصار يمقته أمام السعادة الشخصية، ويرى آخرون أن الحياة السياسية العملية هي وحدها المناسبة للإنسان، فأعمال الفضائل أكثر توافرا لمن يصرفون الشئون العامة منها للعامة، يري هؤلاء أنه لا سعادة ممكنة للدولة إلا بالتسلط والاستبداد، فتسعي إلي غزو جيرانها، وتزكي قوانين الدول هذا، ولكن من الغريب أن يشغل الناس بغزو الجيران والاستيلاء عليهم طوعا أو كرها، تلك غاية غير مشروعة، ولكن قهر الآخر ولو جورا أمر يحتمل وقوعه، لا نري في العلوم الأخرى - غير السياسة - شيئا من هذا القبيل، لا يقنع الطبيب أو يكره مرضاه، ولا يقنع الملاح أو يكره المسافرين، يبدو أن الناس يخلطون السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد، فيطالب المرء علنا بالعدل لنفسه وينساه في حق الأغيار، وكل استبداد غير طبيعي، إلا استبداد السيد بالعبد فهو طبيعي.

إن إذا قدر للدولة العزلة والاكتفاء كانت سعيدة بشرط واحد؛ أن تحسن إدارتها بقوانين صالحة، ولا يتوجه دستورها إلي الغزو والحرب، وإنما إلي كيف يبلغ الجنس البشري والدولة وكل مجتمع آخر إلي حياة الفضيلة وإلي السعادة الممكنة.

٣. العلم والفلسفة خير من السياسة

الإجماع علي أن الحياة الفاضلة أجدر بالاختيار والاختلاف في ما تستعمل، هناك من يحبذ حياة التأمل، ومن يؤيد حياة رجل الدولة، وكلاهما علي حق جزئيا وعلي باطل جزئيا، أصحاب الرأي الأول في أن حياة الحر خير من حياة السيد المستبد، فاستخدام الرقيق لا يؤتي شيئا من الشرف، ولا ينطوي القيام علي ضروريات المعاش علي شيء من المحامد، لكن من الخطأ اعتبار كل سلطة استبدادا، فليست السلطة علي الأحرار هي السلطة علي الأرقاء، ومن الخطأ تفضيل الإمساك عن العمل علي العمل.

قد يقال بناء علي هذه المبادئ: "إن سلطة مطلقة هي أكبر الخبرات ما دام أنها تسمح بتكثير الأعمال الجميلة بقدر ما يراد، وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولي علي

السلطة فلا ينبغي أن يدعها إلي أيدي آخرين، بل ينبغي عند الحاجة انتزاعها منهم، وينبغي أن يقصي وأن يضحى برابطة الابن والأب والصدىق، ينبغي بكل ثمن حيازة الخير الأسمى، وهو هنا النجاح".

لكن ليس يمكن أن يُؤتى الخير الأسمى بالاعتصاب والعنف، لا يستطيع المرء أن يتغلب علي أمثاله، والذي ينتهك الفضيلة لا يأتي من الخير قدر ما أتى من الشر في البداية، فبين مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا جميلا إلا في التناوب في مناصب الشرف، إذ يؤمن لهم المساواة والتكافؤ، فالتفاوت بين المتساوين والتباين بين النظراء أمر يناقض الطبيعة، وما يناقض الطبيعة لا ينطوي علي شيء حميد، فإن تفوق شخص بجدارته وقدرته العملية يجمل الانقياد له، ومن العدل الخضوع له، ويجب أن تتوفر له لا الفضيلة وحدها، بل القوة أيضا التي يقدر بها علي العمل، لذا يجب اعتبار السعادة فلاحا (نجاحا) وإيقانا في العمل، والحياة العملية — للفرد والدولة — أحق شيء، لكن الحياة العملية لا تتعلق بالضرورة بالآخرين، بل بالأحرى هي الأفكار الكاملة والقائمة بذاتها، والتأملات والاعتبارات التي يتناجى بها المرء رغبة في ذاتها لا رغبة في غيرها (أعمال النفس)، لأن السعادة غاية، ومن ثم هي عمل ما، فالمهندس يعمل بفكره أكثر ما يكون (بيدع)، بل يعمل أعمالا أجل وأخطر من الأعمال الخارجية، كأعمال البناء الذي يحقق ما أبدعه المهندس، فعلي الفرد — والدولة — التي تلتزم حياة العزلة أن تتشاغل بأجزائها.

٤ . كبر الدولة وصغرها

لا تقوم حياة مثلي بدون مادة أولية وبدون أهبة ملائمة، العناصر الأولي التي يقتضيها علم السياسة هي السكان من حيث العدد والصفات، وأرض الدولة من حيث المساحة والموارد.

لا تعد الدولة كبيرة بعدد سكانها، وإنما بقدرتهم، فالدولة كبيرة باعتبار نوعية أجزائها التي تتألف منها، كما أنه من الصعب أن يحسن تنظيم دولة سكانها أكبر عددا مما ينبغي، إذ لا يؤتي القدرة علي تنظيم ذلك الجمع إلا الله (تعالى)، يتحقق الجميل من توافق العدد والعظمة، إذا كبرت أجزاء الحيوان كان مشوها، فيجب أن يتحقق التوافق بين العدد والقدرة في الدولة المثلي، إذا تألفت الدولة من مواطنين قليلي العدد جدا قصرت عن الاكتفاء الذاتي، مع أن الدولة جماعة مكثفية ذاتيا، وإذا كثر مواطنوها جدا بلغت الاكتفاء الذاتي في ضروريات المعاش شأن أي أمة، ولكنها ليست دولة، إذ يتعذر أن تستقيم لها سياسة، إذ تلتزم سلطة وطاعة، فالحاكم يأمر ويقضي، ولا بد أن يتعارف المواطنون ويقدر بعضهم قدر بعض، إذن خير حد لعدد السكان هو تزايد جمهورهم إلي أقصى مدى يتاح معه الاكتفاء الذاتي في المعاش، ويسهل معه التعارف.

٥ . مدى اتساع الدولة

الأرض المناسبة هي الأرض التي تضمن لأهلها أكبر نصيب من الاكتفاء الذاتي، تتمتع بمساحة وتنوع الإنتاج.

أما خصائص أرض الدولة فهي: يشق علي الأعداء اجتياح البلاد، ويهون علي أهلها شن الغارات منها، وتسهل سرعة النجدة، ويسهل نقل الغلات والثمار والأخشاب، فخير للدولة أن تتصل بالبحر سواء لأمنها الذاتي أو لتوفير ضروريات المعاش، ولكن لا تجعل البلد سوقا مفتوحا للجميع ابتغاء الربح، فزول الأجانب بالبلاد مخل بحسن المحافظة علي القوانين، وتكاثر الناس فيها يعرقل عمل الحكومة وتدير شؤون البلاد، فعلي الدولة أن تسن قوانين تبين وتعيّن من يختلط بالأجانب ومن لا يختلط بهم، وفي تحديد القوة البحرية يراعي: منفعة الدولة وقدرتها علي ردع بعض المتآخمين وغيث البعض الآخر، ونوع معيشة الدولة، فإن كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها.

٦. صفات أهل الدولة

الشعوب التي تقطن الأقطار الباردة، وفي أوربا، كلها إقدام وشجاعة؛ لكنها ناقصة الحجى (الذكاء) متأخرة في الصناعة، ولذلك لا تفتأ شعوبا أكثر ولعا بالحرية من سواها، ولكنها خالية من النظام السياسي عاجزة عن السيطرة علي متآخميها، أما الشعوب الآسيوية فهي شعوب ثاقبة الذهن تحذق الفنون والصنائع، ولكنها عارية من الثبات ورباطة الجأش، ولذا لا تبرح خانعة مسترقة، وأما الشعب الإغريقي فلما شغل موقعا وسطا من الأقاليم، اشترك أيضا في صفات سكانها، إذ أنه مقدم متوقد الفؤاد، ولذا لا يظل شعبا مولعا بالحرية، ذا حكومة جد فاضلة، وقادرا أن يفرض سيادته علي الجميع، إذا وفق إلي نظام سياسي واحد، وتوجد نفس الفروق بين الشعوب الإغريقية.

ولذا المواطنون الذين يسهل علي المشرع توجيههم إلي الفضيلة يجب أن يكونوا بالطبع نبهاء ذوي إقدام واندفاع (الذكاء والشجاعة)، فيقال أنه يجب أن يكون الحراس عطفين علي المعارف قساة علي الأجانب، ولكن النفوس الكبيرة تأبي الفضالطة طبعاً، ولا تعتمد إلي الجفاء إلا مع الظالمين — أجانب أو خلانا — إذا حرّموا من المعروف أو لحقتهم الإساءة.

٧. عناصر الدولة

ليست الدولة جماعة ما، بل هي جماعة تكفي نفسها في حاجات المعيشة، فإن فات دولة أمر من هذه الأمور استحال أن تكون مجتمعاً مكتفياً بذاته علي الإطلاق، وبالتالي من الضروري أن يكون في الدولة فلاحون للإمداد بالقوت، وصناع لتوفير الأدوات، وجيش لقمع العصاة وتأييد السلطة وردع الدول الأجنبية، وأهل ثروة لتتمكن من البذل في الحاجات الخاصة وفي الشؤون الحربية، وكهنة للسهر علي خدمة الذات الإلهية، وقضاء يقرر المرافق العامة ويقضي في الخصومات.

لا غني للدولة عن الزراعة والصناع والأجراء، أما قسما الدولة فهم حملة السلاح والقائمون بالمداولات (المشورة والقضاء)، الحكومة الفاضلة هي الحكومة التي تحقّق للجماعة أوسع نصيب من السعادة، ومن المحال أن تبلغ السعادة بلا فضيلة، لذا يلزم أن يكون المواطنون خيرين فعلا لا افتراضاً، فلا يعيشون عيشة الصناع والباعة، ولا يأتون الزراعة.

الطبقتان اللتان تشكلان المدينة هما الجنود والذين يتداولون في شئون الدولة ويقضون في المنازعات، ميل الجند القوة، وميل المتشاورين التبصر (الفتنة)، ولكن القوة للأحداث، والفتنة للبالغين، هذه قسمة تراعي الكفاءة والاستحقاق، وينبغي أن تكون الأملاك في يدي هاتين الطبقتين، لتتوفر السعة والبجوحة (الفرغ) للمواطنين، يبقى الكهنة، وهم من المواطنين لأنه لا يليق أن يقوم بإكرام الآلهة إلا المواطنون، فيعهد بها إلي من أضنتهم السنون.

٨. قسمة الأراضي

من الأشياء الموروثة من الأقدمين: إقامة الموائد العامة، وتقسيم السكان إلي طبقات، وقد بينا أنه يجب أن تكون أراضي الدولة في محرزي السلاح والمشاركين في شئون الدولة، ونتحدث الآن عن تقسيم الأراضي.

يجب أن لا تكون المقتنيات شائعة، كما يزعم البعض، بل أن تضحى شائعة باستعمالها الحبي، ونطلب أن لا يفتقر إلي القوت أحد من المواطنين، ولا ينكر أحد فائدة إقامة الموائد العامة في الدولة حسنة التنظيم، فينبغي أن يساهم فيها جميع المواطنين، ولكن يتعذر علي الفقراء دفع حصتهم من مالهم الخاص، وعلي الدولة بأسرها أن تساهم في نفقات خدمة الآلهة، لذلك يجب أن تقسم أراضي الدولة شطرين: شطر يكون مشتركاً، وشرط يكون للأفراد، يقسم الشطر المشترك إلي قسمين: قسم يوقف لخدمة الآلهة، وقسم للإيقاق علي الموائد العامة، ويقسم الشطر الخاص إلي قسمين: قسم علي حدود الدولة، وقسم يتاخم العاصمة.

أما فئة الفلاحة والزراعة فتتخذ من الأرقاء والأعاجم وأهل الريف الذين يدانون بطباعهم الأرقاء، وتقسّم قسمين: قسم يعمل في أراضي أصحاب الثروات، وقسم يعمل في الأرض المشتركة.

٩. العاصمة

يجب أن تكون العاصمة متوسطة بين البر والبحر، أما موقعها فينظر في اختياره إلي: صحة السكان؛ طيب الهواء، ووفرة المياه العذبة، والمشاكل الداخلية للسكان وصد الغارات: سهولة خروج المواطنين، وصعوبة حصارها، وكثرة الينابيع والغدران.

١٠. الموائد العامة والرياضة

لما كانت الضرورة تفرض توزيع المواطنين علي الموائد العامة، وتقتضي أن تتخلل الأسوار المخافر والأبراج، فإن الضرورة عينها تدعو إلي إقامة بعض الموائد العامة في تلك المخافر، وأن يخصص لمقامات الآلهة وموائد أصحاب الحكم مكان مناسب، فتكون موائد الكهنة حول المعابد المقدسة، وموائد أصحاب الحكم في الميدان الطليق الذي لا يدخله العامة إلا بتصریح، أما موائد العامة ففي ساحة المدينة أو المنتدى العمومي.

١١ . سعادة الدولة عمل الفضيلة

لا تتحقق السعادة إلا بشرطين: أن تكون الغاية نبيلة، وأن توجد الوسائل المبلغة إليها، يتمنى الجميع رغد العيش والفضيلة، غير أن البعض يستطيعون بلوغهما، والبعض لا يستطيعونه، وذلك بعامل القدر أو الطبع، لأن الحياة الفاضلة تعوزها بعض المؤن، فمن كان ذا فضيلة قلت حاجته إلي المؤن، ومع اقتدار البعض علي بلوغ الفضيلة يسيئون طلبها.

موضوعنا أن الدستور الأفضل هو مصدر الإدارة الفاضلة للدولة، التي تضمن أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد، فما هي السعادة إذن؟ السعادة تتمية الفضيلة ومزاوتها مزاولة تامة، مطلقة لا مقيدة، تعني المقيدة ما يطبق علي الحاجات الضرورية للحياة، والمطلقة ما يليق عمله وما يجمل عمله، فالعقوبة عادلة، لكنها ضرورية (اضطرارية)، والأحرى بالمرء والدولة أن لا تحتاج إلي مثل هذه الأمور، فهي دفع شرور، أما الأفعال التي لا غاية لها إلا المجد والكمال الأدبي فهي جميلة بالمعني المطلق، فهي تمهد للخير وتحقيقه مباشرة.

الإنسان الفاضل هو الإنسان الذي بفضيلته، لا بالخيرات الخارجية، أي بالخيرات المطلقة، التي يجب أن يستعملها استعمالاً شريفاً وجميلاً علي وجه الإطلاق.

توفيق الدولة إلي موقع مثالي متروك للقدر، ولكن كون الدولة فاضلة فليس من صنع القدر، وإنما من صنع العلم والإرادة الحرة، ولا تكون الدولة فاضلة إلا إذا كان المواطنون أفاضل، فكيف يضحي المرء فاضلاً؟ بالطبع والتخلق (التعود) والعقل، وقد فحصنا الصفات الطبيعية للسكان، وما تبقي من عمل فهو للتهديب الذي يتم بالتخلق والتعليم.

١٢ . التناوب في الرئاسة والطاعة

يتألف كل اجتماع سياسي من رؤساء ومرعوسين، أيكون ذلك بالتناوب أم لمدى الحياة؟ لو كان اختلاف الرؤساء عن المرعوسين كاختلاف الآلهة والأبطال عن البشر، لحقّ لهم الحكم مدى الحياة، وإذ لا يثبت هذا، فبالضرورة تقضي أسباب كثيرة بأن يشترك الجميع علي السواء وبالتناوب في الحكم والانقياد، فحقوق المتمثّلين واحدة، ويصعب أن تستقر حكومة قائمة علي الجور، ولا يستطيع الحكام قمع الثائرين؛ المرعوسين ومعهم أهل الريف.

ولا ريب في اختلاف الرؤساء عن المرعوسين، ولا بد أن يشتركوا في السلطة والطاعة، فلا بد أن يراعي الاختلاف في التربية، إذ يليق بالأحداث الطاعة، وبالبالغين الرئاسة، فمن يروم حسن القيام بالرئاسة عليه أن يتقن أولاً الخضوع، ويليق بالأحداث القيام بالمهام المنزلية.

وقد قلنا أن فضيلة المواطن الفاضل والحاكم الفاضل واحدة، فعلي المشرع أن يحمل المواطنين علي الفضيلة وأساليب بلوغها.

قسمنا النفس إلي قسمين: العقل والإرادة، تتعلق بالعقل فضيلة الفطنة (الحكمة)، وبالإرادة فضائل العدل والشجاعة والاعتدال، والعقل أفضل من الإرادة، فلا تكون سعادة المرء إلا بأفعال العقل، لكن العقل: عملي وتنظيري، فيجب أن تكون أفعال ما هو أفضل بالطبع أجدر باختيار من يستطيعون إثباتها كلها أو أقله إثبات أفعال العقل بقسميه، وتنقسم كل حياة إلي شغل وفراغ، ثم إلي حرب وسلام، والأعمال إلي: أعمال ضرورية ونافعة، وأعمال جميلة، ويوافق هذا أقسام النفس، فالحرب جعلت لأجل السلم، والشغل لأجل الفراغ، وجعلت الأعمال الضرورية والنافعة لأجل الأعمال الجميلة، فعلي السياسي أن ينظم قوانينه طبقاً لهذا، فينبغي أن يتمكن المواطنون من الانصراف إلي الشغل والحرب، ولكن التمتع بالسلم والفراغ أثر، وأن يأتوا ما هو ضروري ونافع من الأعمال، ولكن الجميل أسمى.

خطأ المشرعين أنهم لم ينظموا الدستور فيتوجه إلي الغاية الأسمى، ولم يوجهوا التعليم والقوانين إلي اكتساب كل الفضائل، فأثر البعض وفرة المال، وأثر البعض السيطرة والحرب، ولا تعتبر الدولة سعيدة، ولا يمتدح المشرع لأنه مكنها من السيطرة علي المجاورين، فليس هذا مرمي التدريب الحربي، إنما مرماه: أولاً الوقاية من أن يستعبد الغير الدولة، وثانياً التماس السيطرة لمنفعة المرعوسين لا السلطة علي الجميع، وثالثاً السيادة علي من هم أهل للعبودية بالطبع، فعلي المشرع أن يصرف عنايته إلي توجيه النظم الحربية والقوانين الأخرى نحو التمتع بالفراغ والسلم.

ولكن الفضائل التي تفيد في أوقات الفراغ والدعة هي الفضائل التي يعمد إليها إبان الفراغ وإبان الشغل، ولكي يتمتع الفرد بأوقات الفراغ لا بد أن تتوفر له طائفة كبيرة من الأشياء الضرورية، فلكي تستمتع الدولة بالسلم يجب أن تكون حكيمة شجاعة حازمة، فكما يقول المثل: "لا فراغ للأرقاء"، "ومن لا يقوى علي ركوب الخطر عبد أول هاجم"، فالدولة إذن تحتاج إلي الشجاعة والصبر في العمل، وإلي التبصر والحكمة في الفراغ، فالحرب تضطر الناس إلي العدالة والاعتدال، ويحمل السلم والترف علي الصلح والقة.

فهل تقدم التربية الخلقية (تهذيب الإرادة والشعور) علي التربية التنظيرية (تهذيب العقل وتنويره)؟ قلنا أن اكتساب الفضيلة يتم بالطبع والتخلق والعقل، وقد ذكرنا الخصائص الطبيعية للمواطنين، فيجب أن يتناغم التخلق والعقل، إذ يحتمل أن يخطئ العقل خير المقاصد، وقد يقود التخلق بالأخلاق الفاسدة إلي ما لا يحمد.

بدء الشيء الميلاد، فليوجه الاهتمام إلي النشء رجاء العقل والفهم فهما الغاية الطبيعية، كما أن الإنسان جسد ونفس، والنفس قسمان: قسم خال من العقل وقسم يحويه، الإرادة للأول والفهم للثاني، وإذ يتقدم الجسد في الولادة علي النفس، كذلك يتقدم غير العاقل علي العاقل، ففي الأطفال ظاهرة القوة الغضبية والإرادة والشهوة، ولا يظهر التفكير والفهم إلا مع تقدم السن، لذا كان من الضروري أن تقدم العناية بالحسد علي العناية بالنفس، والعناية بالإرادة علي العناية بالفهم، لأن العناية بالإرادة إنما هي لأجل العناية بالفهم، والعناية بالجسد لأجل العناية بالنفس.

١٣. الزواج

إن تحتم علي المشرع أن يجد الأساليب التي تضحى بها أجسام النشاء منذ البدء خير الأجسام، لا بد له من صرف العناية إلي الزواج، ليري متى يقترن المواطنون، وما ينبغي فيهم من صفات قبل أن يمارسوا الحياة الزوجية، فلا بد أن يراعي في القوانين القدرة علي الإنجاب، وأن لا يوجد فرق كبير في الأعمار بين الأبناء والآباء، ولا تقارب مفرط، إن كبر الفرق ما تمتع الأبناء بمؤازرة الآباء، وما انتفع الآباء برد الجميل من الأبناء، وإن صغر قل احترام وحياء الأبناء، وتولدت مصاعب وخصومات في تدبير الشؤون المنزلية.

يتحقق هذا بجعل سن زواج المرأة العشرين، وسن زواج الرجل الخمسة والثلاثين، فنتاج الأحداث غير مكتمل، وتتألم المراهقات من الزواج المبكر، وتكسب المرأة عفة واعتدالا إن تزوجت في سن متقدمة، ويميل المراهقون والمراهقات إلي الإسراف في الصلات الزوجية، فيقع الضرر بالأجسام، ويجعل هذا الفرق بين سن الآباء والأبناء مناسبا، تتوقف النساء عن الإنجاب في الخمسين، والرجال في السبعين.

أما أنسب وقت للصلوات الزوجية فهي الشتاء، طبقا لتقدير الأطباء، أما بالنسبة إلي صفات الوالدين المناسبة فيقال: لا تصلح بنية المصارع لا للحياة السياسية، ولا لنضارة العافية، ولا للتناسل، ولا تصلح لها البنية الهزيلة الواهية، بل المعتدلة المتوسطة.

وعلي الحوامل أن يعنين بأجسادهن، دون أن يسترسلن إلي الرخاوة، وأن يكتفين بغذاء خفيف، فليفرض عليهن المشرع أن يسرن كل يوم سيرا معتدلا، والعكس بالنسبة إلي نفوسهن، فيجب أن تستسلمن إلي الدعة والطمأنينة، فالأجنة تتأثر بتأثيرات الحوامل، كما يتأثر النبات بالأرض التي تحمله.

بالنسبة إلي طرح المواليد أو تغذيتهم^١، فليس قانون يمنع عيالة المشوهين، وإن كان النظام الخلقي يحظر الطرح، وأريد وضع حد للنسل، فليكن الإجهاض قبل أن تحظى الأجنة بالشعور والحياة، ويحرم بعد ذلك.

ولما كانت ثمرات المسنين كثرات الأحداث ناقصة جسما وعقلا، وثمرات الشيوخ تولد عليقة، فيجب أن يكف الزوجان عن الإنجاب بعد الخمسين، ويجب أن لا يجتمعا إلا لغاية صحية أو لغاية أخرى محمودة.

أما العلاقات غير الشرعية (الزنا) فتحرم علي نحو مطلق وشامل، وإذا وقع فيه شخص في فترة الإنجاب، تلتصق به إهانة مدى الحياة.

١ عرف الإغريق طريقتين للتخلص من الأطفال غير المرغوب فيهم: العرض؛ وضع الطفل في مكان يستطيع من يود التقاطه أن يلتقطه لرغبة أو رحمة، والطرح؛ يوضع الطفل في مكان ناء يتعرض فيه للظواري أو العوامل الطبيعية.

١٤ . مبادئ التربية

تتوقف قوة الأجسام علي التغذية، وأصلح الأغذية ما كثر فيه الألبان وندر فيه الخمر لما يجر من أضرار، ويحرم علي الأطفال الحركات التي تضر أجسامهم، ويجب أن يعود الأطفال علي تحمل البرد، فذلك صالح للصحة وللأغراض الحربية، فلتكن ملابسهم خفيفة، وليعود الأطفال كل ما يمكنهم اعتياده منذ مطلع عمرهم، وحتى سن الخامسة يمارس الأطفال اللعب، وما شابهه حتى يتجنبوا بلادة الأجسام، ولا تكون الألعاب منحطة غير لائقة بأحرار، ولا تكون مضية ولا رخوة، وليعن بما يجب أن يسمعه من القصص والأساطير، فهذا التهذيب الأولي يمهد للدروس المستقبلية، ولا يجب الأطفال البكاء وبعض الرياضات المجهدة.

إذن ينفي عن سمعهم وأبصارهم كل حديث أو غناء أو مشهد يخل بالحشمة واللياقة التي يتزين بها الأحرار، وعلي وجه الإطلاق، من واجب المشرع أن يقصي الكلام السفیه عن الدولة إقصاءه عنها شرا من الشرور الأخرى، لأن سهولة النطق بقباحة من القباحات تجعل اقترافها أمرا دانيا، فلا بد إذن أن يحظر الكلام السفیه، خصوصا علي الأحداث، كي لا يتلفظوا بشيء منه أو يسمعه، وإذا شوه أحد يقول أو يفعل أمرا من الأمور المحظورة، فليعاقب بالإهانة والضرب إن كان حرا، ولم يحظ بعد بالجلوس إلي الموائد العامة، وإن كان ممن تجاوزوا هذا العمر، فليلحقه من الإهانة ما يليق بالعبيد لأنه تخلق بأخلاقهم، وأن ينبذ أيضا مشاهدة الرسوم والخطب المناقبة للآداب، ولا يحضر الأحداث محافل الشعر الهجائي وتمثيل الروايات الهزلية، قبل بلوغ سن الموائد العامة، ولأن القلوب تتعلق دائما بأول ما تعرف، فلنبتعد عن الأحداث كل سافل وغريب ولا سيما ما حمل علي الرذيلة والشين.

تقسم التربية إلي طورين: من السابعة إلي المراهقة (الثالثة عشرة)، ومن المراهقة إلي الحادية والعشرين، فهل يجب أن يسن نظام للأحداث؟ وهل يفيد أن تهتم بتربيتهم سلطة عمومية، وما تكون صفات العناية بهم والسهر علي تهذيبهم؟

الكتاب الثامن

[خامسا] التربية في الدولة الفضلى

لا أحد يرتاب أن من واجبات المشرع أن يهتم غاية الاهتمام بأمر تربية الأحداث، إن أهملت الدولة التربية فيا لشؤم مصيرها، إنما يصون الدولَ أخلاقاً تتناسب دسلتيرها، فالأخلاق الديمقراطية تصون الديمقراطية، والأخلاق الأوليغرافية تصون الأوليغرافية، وكلما طهرت الأخلاق كانت الدولة أكثر استقراراً.

ولكل علم أو فن أو صناعة مبادئ أولية، وعلي المرء أن يرتاض عليها ويعتادها قبل الاشتغال بذلك العلم أو الفن أو الصناعة، وكذلك بالنسبة إلي الفضيلة.

ولما كانت غاية الدولة واحدة، فمن الضروري أن تكون التربية واحدة ومتماثلة للجميع، وأن تكون من الشؤون العامة لا الخاصة، فمن الخطأ أن يظن كل مواطن أنه سيد نفسه، إنما هو عضو من الدولة، ويجب أن تأتلف العناية بالأجزاء مع العناية بالكل، فلا بد من سن قوانين للتربية، ولا بد من جعلها عامة.

لكن الناس يختلفون فيما تكون التربية وما هي طرقها وأساليبها، وما إذا كانت توجه إلي ما يفيد تحصيل المعاش أم ما يسعى إلي الفضيلة، ولا يسلمون بمبدأ واحد للفضيلة، إذ لا يجلون نفس الفضيلة، ولكل مذهب أنصاره.

١. موضوعات التربية

لا جدال في تعلم ما يكون ضروريا من الأمور النافعة، ولكن هذه منها ما يليق بالأحرار، ومنها ما لا يليق بهم، لذا ينبغي أن لا يتعلم المواطنون الصناعات وأشغال الأجراء، فهي تجعل أجسامهم ونفوسهم غير صالحة لممارسة الفضيلة ومباشرة أعمالها، أما تلقي المعارف الشريفة ومزاوتها فيليق بالحر الاعتدال فيه، فالانصراف إليها تماما مضر.

تضم التربية عادة الأدب، والرياضة البدنية، والموسيقى، وأحيانا الرسم، الأدب والرسم نافعان في العيش ويكثر استعمالها، والرياضة البدنية تكسب الشجاعة، ويختلفون في نفع الموسيقى، يقبل عليها الكثيرون طلبا للذة، ويدمجها البعض في التربية البدنية التماسا للتمتع بوقت فراغ لائق.

فما الذي يجب أن ينصرف إليه المرء في وقت فراغه؟ لا ريب أنه لا ينصرف إلي اللعب، وإلا تحتم أن يكون اللهو غاية حياتنا، إنما يعمد المرء إلي اللهو إبان العمل علي سبيل المداواة، فالكادح في حاجة إلي الاستراحة، وإنما جعل اللهو لترويح النفس، لأن العمل يرافقه العناء والجهد، أما التمتع بالفراغ فلا يتوفر للذين في شغل، وهذا يعطي اللذة والسعادة والهناء، لأن المشتغل يعمل لغاية لم تتحقق له بعد، أما السعادة فغاية لا يصحبها العناء بل اللذة، واختلف الناس في اللذة، فجعلها الأفاضل في أجمل الأمور: المعرفة وتأمل الحقائق واستكشاف أسرار الكون، إذن لا بد من تلقي بعض المعارف من

أجل أوقات الفراغ، تلك المعارف غاية في ذاتها، أما غيرها فيتعلمها المرء من أجل العمل، وهي وسيلة إلي غيرها.

إذا كانت القراءة والكتابة تستخدم في التجارة وتدبير المنازل وتحصيل العلوم وبعض الأعمال السياسية، والرسم (التصوير) يعلم الحكم علي أشغال الفن، والرياضة البدنية تؤتي الصحة والعافية، فليس للموسيقي شيء من هذا، لذا جعلت لتسليبة وقت الفراغ.

٢. التربية البدنية

وضح أن هناك معارف يجب أن يتعلمها الأبناء ليس لأنها ضرورية، وإنما لأنها تليق بالحر، جميلة، ومعارف — كالقراءة والكتابة والرسم — يجب أن يتعلموها ليس لنفعها فقط، وإنما لكونها وسيلة تمكن من تلقن معارف أخرى، وأنه يجب تهذيب العادات (التخلق) قبل الذهن، والجسد قبل النفس، لذا يجب دفع الأطفال أولاً إلي التربية البدنية والتمرن علي الشغل، فالرياضة تكسب قوام الجسد، والتدريب علي الشغل يحسن الأشغال التي يتعاطاها المرء، وينبغي الحذر من الإفراط في الأمرين، فلا تفرض عليهم تمارين بدنية شاقة ونظام غذائي صارم إلا في ثلاث سنوات بعد فترة المراهقة.

٣. الموسيقي

هل الموسيقي لمجرد اللهو والتسليبة؟ هل تكسب النفس لينا واعتدالاً؟ هل تترك في النفس أثراً باطنياً عميقاً؟ هذه مسائل محل خلاف، يري البعض أنه لا ينبغي تعليم الصغار الموسيقي، فالانكباب علي العلم يتطلب الكد والعناء، ويرى البعض وجوب تعليمهم إياها، ويرى البعض أن الأولي أن يتمتع بها الأحرار وأن لا يمارسوها، ويرى البعض خلاف هذا، ويرى البعض أنها تحسن الأخلاق، ويرى البعض أنها تضر بها.

علي أية حال ترمي الموسيقي إلي اللعب، وتلهي الكبار، وتهذيب الأخلاق، أما اللعب واللهو فلنزويح النفس، كعلاج لما تولده الأعمال من هم وكد، والتسليبة تشرح النفس وتبهجها، إن كانت شريفة ومقبولة، ونكسب بالموسيقي بعض المزايا الخلقية؛ كالحماسة والمحبة والوداعة والاعتدال، ولذا لا بد من حمل الأطفال علي تحصيلها، ولا بد من تهذيبهم بها، فهم لا يصبرون برضا علي شيء خال من المتعة، والغناء والشعر أقرب إلي النفوس.

٤. الغناء والعزف

أيتعلم الأطفال الموسيقي بالغناء فقط أم بالعزف علي آلات الطرب أيضاً؟ يجب الأمران؛ الغناء والعزف، لكن عندما يبلغون لا يمارسون العزف، وينبغي أن لا يعوق تعلم الموسيقي الأعمال التي ينتدب لها الأحداث في المستقبل، وأن لا يجعل ذلك التعلم الجسم رخواً وغير صالح للتمارين الحربية والشئون السياسية، ولا غير صالح في الزمن الحالي للرياضة البدنية، وفي المستقبل لتحصيل العلوم، وقد تتأني هذه الأمان في تعلم الموسيقي إذا امتنع الأحداث عن صرف جهودهم إلي تحصيل المعارف الموسيقية المقترضة في المنافسات الفنية، ويجب أن لا يعمد في تعليم الموسيقي إلي المزمارة

والقيثارة وما شاكلهما، بل إلي آلات العزف التي تجعل سامعيها يجيدون الحكم في الموسيقى.

يجب أن تستعمل الألحان كلها كل حسب ملاءمته، ففي التربية تستعمل الأنغام الملائمة للأدب، وفي حفلات العمال والصناع الأنغام العملية والمهيجة لأهواء النفس، يعمد في التربية إلي الغناء الخلفي والأنغام الرزينة (الدوري).

الحدود الثلاثة التي يجب أن توضع للتربية هي: الاعتدال، والإمكان (الاستطاعة)، واللياقة (الملاءمة).